الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمّه لخضر –الوادي–

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

تيسير النحو العربي في كتاب تجديد النحو لشوقي ضيف

دراسة وصفية تحليليـة

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الليسانس في اللغة والأدب العربي

– تخصص: لسانيات عامة

إعداد الطالبات:

– أميرة طهراوي

– جميلة تواتي

– حنان حمده

– عائشة شلغوم

إشراف الأستاذ:

– علي بلول

الموسم الجامعي:1440–1441هـ / 2018–2019م

بسم الله الرحمن الرحيم

إلاهي لا يطيب الليل إلا بشكرك، ولا يطيب النهار إلا بطاعتك، ولا تطيب اللّحظات

إلا بذكرك، ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك وتطيب الجنّة إلا برؤيتك، اللّه جلّ جلاله .

إلى من بلّغ الرّسالة، وأدّى الأمانة، ونصح الأمة إلى نبيّ الرّحمة ونور العالمين سيّدنا محمّد صلى الله عليه وسلم، وقبل أن نمضي نتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة، إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة إلى الذين مهدّوا لنا طريق العلم والمعرفة، إلى جميع أساتذتنا الأفاضل انطلاقا من العرفان بجميل الشكر، إلى الذي لم يدّخر جهدا لمساعدتنا على إنجاز هذا العمل، وكان لنا مرشدا ومعينا، وخير ناصح نسأل الله عز وجل أن يجعل ذلك في موازين حسناته، وأن يجعله نبراسا في منير العلم والعلماء، أستاذنا المشرف علي بلول نرجو له التوفيق والسداد في حياته العلمية والعملية، والذي لم يبخل علينا بمعلومة كبيرة أو صغيرة، من حيث كان البحث بذرة إلى أن أصبح ثمرة .

منّا كل الشكر والتقدير إلى كل من وسعهم قلبنا، ولم تسعهم ورقتنا.

ووفقني لإتمام هذا العمل.

حنـــــان

مقدّمـــــــــة

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلّم، أما بعد: إنّ علم النحو من أجل العلوم التي وضعت لحفظ اللغة العربية، وضبط قواعدها باعتباره من أهم العلوم إذّ به يفهم كلام الله، ويتحقق التواصل بين أفراد المجتمع العربي، إلاّ أنه على مرّ التاريخ أصابه نوع من الجمود، والتعقيدات التي جعلت الناشئة تنفر منه وتنظر إليه على أنه طلاسم وتعقيدات لا جدوى منها، ما جعل الكثير من الباحثين يحاولون تيسيره، وتجديده حتى يصبح سهل المنال والفهم، ومن أهم المحاولات في العصر الحديث، محاولة الدكتور شوقي ضيف تحت عنوان تجديد النّحو ليجعله في متناول الناشئة، وهي أكثر المحاولات جرأة ومن أكثرها شمولية وتكاملا، لهذا كان موضوع بحثنا حول هذا، الباحث المتمرس من خلال كتابه تجديد النحو، فكان عنوان مذكرتنا: "**تيسير النحو العربي في كتاب تجديد النّحو لشوقي ضيف دراسة وصفية تحليلية**".

ومن الأسباب التي جعلتنا نختار هذا الموضوع ونخوض غماره، هو ولعنا الكبير بالدراسات النّحوية سواء القديمة أو الحديثة، كون تجربة شوقي ضيف النحوية من أهم التجارب المعاصرة التي قدمت في هذا الميدان.

ولقد كان من الطبيعي البحث في الدراسات السابقة، والتي ميزها خوضها في الموضوع بشكله المفتوح الواسع، أي التكلم عن التيسير بشكل عامّ، لذلك حاولنا أن تكون دراستنا مضيفة تختص بهذا الباحث، وهذا الكتاب بالذات، وقد حاولنا في هذا البحث الإجابة عن الإشكاليات التالية:

- **ما هي الأرضية المعرفية التي انطلق منها شوقي ضيف في محاولته التجديدية للنحو العربي؟**
- **وما هي الأسس التي قامت عليها هذه المحاولة؟**

وللإجابة على تلك الإشكاليات قسمنا بحثنا هذا إلى: مقدمة، وفصلين وكل فصل يندرج تحته العديد من المباحث.

الفصل الأول يمثل الجانب النظري وعنوانه: تيسير النحو العربي مفهومه، دوافعه ومبرراته وقسم إلى ثلاثة مباحث: المبحث الأول: تناولنا فيه مفهوم التيسير، النحوي لغة واصطلاحا، والمبحث الثاني: ذكرنا أهمّ دوافع ومبرّرات التيسير النّحوي، والمبحث الثالث: التيسير النّحوي عند شوقي ضيف، وأهم دوافعه وخلفياته، وذكرنا لمحة عن حياته ومؤلفاته.

وأمّا الفصل الثاني فهو الجانب التطبيقي ويحمل عنوان: دراسة وصفية تحليلية لأسس التيسير عند شوقي ضيف من خلال كتابه تجديد النّحو، قسم إلى ستة مباحث:

المبحث الأول: إعادة تنسيق أبواب النّحو وصف وتحليل

المبحث الثاني: إلغاء الإعرابين التقديري والمحلّي وصف وتحليل

المبحث الثالث: الإعراب لصحّة النّطق وصف وتحليل

المبحث الرابع: وضع ضوابط وتعريفات دقيقة وصف وتحليل

المبحث الخامس: حذف زوائد كثيرة وصف وتحليل

المبحث السادس: إضافات متنوّعة وصف وتحليل

ثم خاتمة، ذكرنا فيها أهمّ النقاط التي استنتجناها في هذه المذكرة، وقد فرضت طبيعة الموضوع أن تعتمد على المنهج الوصفي التحليلي.

ومن أهم المصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها في إنجاز هذه المذكرة ما يلي:

- كتاب تجديد، النّحو، شوقي ضيف.
- كتاب الإعراب الميسر، دراسة في القواعد والمعاني والإعراب تجمع بين الأصالة والمعاصرة، محمد علي أبو العباس.
- مظاهر التجديد، النّحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة حتى عام1984، ياسين أبو الهيجاء.

ولاشك أنه لا يخلو أي بحث من الصعوبات، وتتمثل أساسا في هيكلة الموضوع، ثم صعوبة البحث العلمي والواجبات اليومية، ونقص المراجع والحراك الشعبي الذي كان عائقا إضافيا، نظرا لتوقف الدراسة واضطرابات جهدنا، قصد الإلمام بالموضوع ودراسته دراسة علمية، إلا أنه تم التغلب على تلك العوائق والصعوبات بفضل الله تعالى أولا وبفضل الأستاذ المشرف علي بلول ليخرج البحث بأجمل حلة ممكنة، ولا يسعنا في هذا المقام إلا الرجاء بأن يكون هذا البحث مفيدا أو اطلع عليه. والو بالشيء اليسير والله ولي التوفيق.

الفصل الأول

تيسير النحو العربي

مفهومه، دوافعه ومبرراته

الفصل الأول: تيسير النحو العربي مفهومه، دوافعه ومبرراته

المبحث الأول: مفهوم التسيير النحوي

أولا: مفهوم النحو

1. لغة:

ورد في قاموس المحيط، في مادة (نحا):

النحو: الطريق، والجهة ج: أنحاء ونحوٌّ، والقصد، يكون ظرفا و اسما، ومنه: نحو العربية، وجمعه: نحوّ، كعتل.

نَحاهُ ينْحُوه وينْحَاه: قَصَدَه، كانْتَحاه. ورَجُلٍ ناح من نحاةٍ: نحويٌ ونَحَا: مالَ على أحد شقيه، ونَحَاه: صَرَفَهٌ، وبَصَرَه إليه ينحاه وينحوه: ردَّهٌ، وأَنْحَاهٌ عنه: عَدَلَهُ.[1]

– كما ورد أيضا في مقاييس اللغة في مادة (نحو):

(نحو): النون والحاء والواو كلمة تدل على قصد. ونَحَوْت نحْوَه. ولذلك سمي نحو الكلام، لأنه يقصد أصول الكلام فيتكلم على حسب ما كان العرب تتكلم به.[2]

وورد أيضا في معجم اللغة العربية المعاصرة في مادة (نحا):

نَحَا/ نَحَا إلى يَنْحُو، انْحُ، نَحْوًا، فهو نَاحٍ، والمفعول مَنْحُوّ.

نَحَا الشخص الشيء: قصده ومال إليه، نحا نحوه: اقتدى به وسار على أثره، وقلَّده "نَحَا نَحَوْه أستاذ/الكرام".[3]

---

[1] القاموس المحيط، العلامة اللغوية مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، تح مكتبة تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط 8، (2005م–1426م)، ص 1337.

[2] مقاييس اللغة، أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا، تح عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د ط، د ت، ج 5، ص 403.

[3] معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عمر بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط 1، (1429هـ–2008م) المجلد الأول، ص 2181.

ويمكننا القول أن المعنى اللغوي للنحو هو: الطريق والجهة، و القصد.

2اصطلاحا:

إن علم النّحو كان ولا زال لديه أهمية بالغة ومكانة مرموقة من بين كل العلوم، وخير دليل على ذلك اهتمام القدماء والمحدثين به، فتنوعت واختلفت تعريفات النّحاة له، وكان هذا الاختلاف راجع إلى اختلاف نظرتهم لموضوع هذا العلم حيث يعرفه ابن سراج، والذي بدوره يعدو أقدم تعريف اصطلاحي للنّحو الذي يقول فيه: ((النّحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب، وهو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب، حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة)).[1]

وعبارة ابن السراج وإن كانت مطلقة، إلا أنه يوضح المقصود النّحو (كلام العرب) ممّا يضربه من أمثال استقراء كلام المتقدمين و تشمل الحركات الإعرابية، كرفع الفاعل ونصب المفعول، والهيئات التصريفية كالإعلال والإبدال وأمثالها.[2]

ويزيد بن جني ذلك إيضاحا في خصائصه حيث يقول: "هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه، من إعراب وغيره تسمى والجمع والتحقير، والتنكير والاضافة وتركيب وغير ذلك ليس من أهل اللغة العربية، بالأهداف في الفصاحة في منطقه بها وان لم يكن من هم وأبعدهم عنها يرد به اليها".[3]

يتضح من ذلك أن موضوع النحو عند ابن جني ليس الإعراب فقط، بل هو البحث في هيئات الكلمات المفردة ودلالاتها على التصغير، والتثنية والجمع والبحث في الهيئات

[1] الأصول في النّحو، أبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 3 (1996م-1417ه)، ج 1، ص 35.

[2] ينظر، البحث النحوي عند الأصوليين، مصطفى جمال الدين، منشورات دار الهجرة، ايران-قم، ط 2 (1405ه)، ص 27.

[3] تيسير العربية بين القديم والحديث، عبد الكريم خليفة، منشورات مجمع اللغة العربية الأردني، عمان-الأردن، ط1 (1407ه، 1986 م)، ص20.

المركبة وشبه الجملة وإن الغاية منه أن يعرف غير العربي فصاحة اللغة العربية، ويتكلم بها كما تكلم أهلها. [1]

ويعرفه إبراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو، يقول: "هو قانون تأليف الكلام وبيان لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة، والجملة مع الجمل، حتى تتسق العبارة ويمكن أن تؤدي معناها.

وذلك أن لكل كلمة وهي منفردة معنى خاصا تتكفل اللغة ببيانه، وللكلمات المركبة معنى وصورة لما في أنفسنا ولما نقصد أن نعبر عنه ونؤديه إلى الناس، وتأليف الكلمات في كل لغة يجري على نظام خاص بها لا تكون العبارات مفهومة ولا مصورة لما يراد حتى تجري عليه ولا تزيغ عنه، والقوانين التي تمثل هذا النظام وتحدده تستقر في نفوس متكلمين وملكاتهم وعنها يصدر الكلام، فإذا كشفت ووضعت ودونت فهي علم النحو".[2]

ويعرفه عباس حسن: "دعامة العلوم العربية و قانونها الاعلى، ومنه تستمد العون وتستلهم القصد، وترجع اليه في جليل مسائلها وفروع تشريعها، ولن تجد علما منها يستقل بنفسه عن النحو، أو يستغني عن معونتها، أو يسير بغير نوره وهداه."

وهذه العلوم النقلية – على عظيم شأنها – لا سبيل إلى استخلاص حقائقها والنفاذ إلى أسرارها بغير هذا العلم، فهل ندرك كلام الله تعالى، ونفهم دقائق التفسير، وأحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم وأصول العقائد وأدلة الأحكام، وما يتبع ذلك من مسائل فقهيه، وبحوث شرعيه مختلفة فقدت ترقى بصاحبها الى مراتب الأئمة وتسمو به إلى منازل المجتهدين – إلا بإلهام النحو وإرشاده ؟ ولأمر ما قالوا: إن الأئمة من السلف والخلف أجمعوا قاطبة على أنه شرط في رتبة الاجتهاد، وأن المجتهد لو جمع كل العلوم لم يبلغ رتبة الاجتهاد حتى يتعلم

[1] البحث النحوي عند الاصوليين، مصطفى جمال الدين، ص 28.

[2] إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، مؤسسة الهنداوي للتعليم والثقافة، د ط، 2012، ص18.

النحو، فيعرف به المعاني التي لا سبيل لمعرفتها بغيره، فرتبة الاجتهاد متوقف عليه، لا تتم إلا به.[1]

ومن هنا يلتقي المعني اللغوي بالاصطلاحي: فالمراد بنحو العربية هو القصد إلى جهة كلام العرب وانتحاء طريقه في الكلام، والقصد فيه إلى مثل كلامهم.[2]

ثانيا: مفهوم التيسير

1 لغة:

ورد في لسان العرب في مادة (يسر):

اليُسْرُ: اللين والانقياد، يكون ذلك للإنسان والفرس. وقد يَسَرَ يَيْسِرُ. ويَاسَرَهُ: لاَيَنَهُ. ويَاسَرَهُ: أي سَاهَلَهُ. واليَسَرُ: السهل واليسر واليسار والميْسَرَةُ و المَيْسُرَةُ، كله السهولة والغنى.

وقوله تعالى: قَالَ تَعَالَى: ﴿فَمَا ٱسۡتَيۡسَرَ مِنَ ٱلۡهَدۡيِۖ ﴿١٩٦﴾﴾ سوره البقرة 196.[3]

- كما ورد أيضا في جمهرة اللغة لابن دريد. في مادة (يسر).

واليسرُ ضد العسر، وأيسرَ الرجل إيساراً. واليدُ اليسَارُ ضد اليمينِ. بفتح الياء وكسرها وزعموا أن الكسر أفصح. والميسرة ضد المعصرة. وكذلك هو في التنزيل﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسۡرَةٖ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيۡسَرَةٖۚ وَأَن تَصَدَّقُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ﴿٢٨٠﴾﴾. سورة البقرة الآية 280. وبَايَعْتُ الرجل فَيَاسَرْتُهُ، إذا ساهلتُهُ، والشيء اليسير: القليل.[4]

كما ورد في معجم الوسيط في مادة (يسر)

---

[1] النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة، والحياة اللغوية المتجددة، عباس حسن، دار المعارف، مصر، ط3، دت، ج1 ص1.

[2] نحو التيسير دراسة ونقد منهجي، أحمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ط2، 1404هـ، 1984م ص17.

[3] لسان العرب، ابن منظور، تح: عامر احمد حيدر، راجعه عبد المنعم خليل ابراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان ط1، 2003 م 1424 هـ، المجلد الخامس، ص344–346

[4] جمهرة اللغة، ابن دريد، علق عليه ووضع حواشيه وفهارسه: ابراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان ط1، 2005 م 1426 هـ، ج2، ص 30– 31.

يَسَرَ الشيء – (يَيْسِرُ) يسْراً: سَهُلَ وأمْكَنَ. ولان وانقاد.[1]

وفلان يَسْراً: فتل إلى أسفل، وهو أن يمد يمينه نحو جسده. تَيَسّرَ الشيء: تَسَهّلَ وتهيّأ. استَيْسَرَ: تَيَسَّرَ. يقال: استيسر له الأمر.

من خلال ما سبق يظهر لنا أن المعنى اللغوي للتيسير هو التسهيل والتبسيط، اللين والانقياد والسهولة.

2-اصطلاحا:

تعددت وتنوعت التعريفات التي يقدمها النحاة المحدثين لمصطلح التسيير، إلا انها تتفق عموما في كون التيسير يتعلق بالجانب التربوي التعليمي، حيث يعرفه أحمد عبد الستار الجواري، ممن مال الى إصلاح النحو وتيسيره، والتيسير عنده: ((يعني التسهيل والاختصار وتذليل الصعب من مباحث النحو تمهيد الوعر من مسالكه)).[2]

فعنده ينطلق من عمل الدارسين والباحثين في ضرورة العودة بالنحو إلى سابق طبيعته، واستنباط أصوله الأولى التي تعيد مذاقه السائغ وتصله بالإفهام والأذواق.[3]

في هذا الصدد يرى مهدي المخزومي "أن التيسير ليس اختصارا ولا حذفا للشروح والتعليقات ولكنه عرض جديد لموضوعات النحو، ييسر للناشئين أخذها واستيعابها وتمثلها، ولن يكون التيسير وافيا في هذا إذا لم يسبقه إصلاح شامل لمنهج هذا الدرس وموضوعاته أصولا ومسائل".

فبالتالي فالتيسير حسب رأي مهدي المخزومي يتحقق بخطوتين:

الأولى: أن نخلص الدرس النحوي مما علق به من شوائب جره عليه منهج دخيل، وهو منهج الفلسفة الذي حمل معه إلى هذا الدرس فكرة العامل.

الثانية: أن نحدد موضوع الدرس اللغوي، ونعين نقطة البدء به ليكون الدارسون على هدى من أمره فيبحثون فيه.[1]

---

[1] معجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مكتبه الشروق الدولية، القاهرة–مصر، ط5، 2011م/1432هـ، ص1064.

[2] نحو التيسير دراسة ونقد منهجي، أحمد عبد الستار الجواري، ص 15.

[3] جهود الجواري النحوية بين الأصالة والتجديد، ابراهيم احمد سلام – الشيخ عيد مجله جامعه المدينة العالمية، جامعة الأقصى، العدد 15 يناير 2016، ص5.

وهناك مفهوم آخر لتيسير النحو وهو ما يراه عبد الرحمن الحاج صالح، إذ يقول: "تكييف النحو والصرف مع المقاييس التي تقتضيها التربية الحديثة عن طريق تبسيط الصورة التي تعرض فيها القواعد على المتعلمين، فعلى هذا ينحصر التيسير في كيفية تعليم النحو لا في النحو ذاته".[2]

وبالتالي فالتيسير عنده يمكن في إمكانية تعليم النحو وطرق تدريسه، ومحاولة تبسيطه وتقريبه من الناشئين والمتعلمين.

وفي هذا الإطار يعرفه محمد صاري بقوله:" هو عرض جديد لموضوعات النحو، يتم من خلاله تحويل المادة الخام الجافة التي تتضمنها مختصرات النحو الى مادة تربوية حديثة صالحة للاستهلاك."[3]

ويعني هذا إعادة طرح موضوعات النحو بشكل جديد فيه نوع من الابتكار والإبداع، لأن المناهج التعليمية العربية عانت من الجفاف والعقم وخاصة في الكتب المدرسية وطرائق تدريسها، وعليه فإن التيسير في هذه المادة كان ضرورة حتمية لتسهيله على المتعلم والمتعلمين.

ومن هنا يتبين لنا مدى التوافق الحاصل بين المعنى اللغوي والاصطلاحي للتيسير فالمراد بالتسيير هو التحول والانتقال من حالة الى أخرى. من التعقيد والصعوبة والغموض وعدم الوضوح والإبهام إلى التسهيل والوضوح والتيسير ما يسمح للناشئة فهم باللغة العربية دون عناء، ما يزد تعلقهم لها.

---

[1] في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، الرائد العربي، بيروت–لبنان، ط2، 1986 م 1406هـ، ص16–15.

[2] النحو العربي في ضوء اللسانيات الحديثة، جنان التميمي، دار الفرابي، بيروت–لبنان، ط1، كانون الثاني 2013، ص29 .

[3] تيسير النحو ترف أم ضرورة محمد صاري، مجلة دراسات اللغة، جامعة باجي مختار عنابة–الجزائر، المجلد الثالث، العدد 2 (يوليو–سبتمبر 2001، جمادى الأخرى 1422هـ)، ص19.

المبحث الثاني: أهم دوافع ومبررات التيسير النحوي

إن جهود التيسير النحوي القديمة والحديثة جاءت لعدة أسباب، منها:

أولا: عند القدماء

1-عيوب كتب النحو:

- **الاضطراب:**

تعاني كتب النحو من الاضطراب وعدم ترتيب الأبواب وتوسيع جزئيات الباب الواحد وكما اتصل هذا الاضطراب بمجموعة من الظواهر ساهمت بشكل كبير في زيادة الغموض، ومنها غموض بعض الأبواب وطولها، وعدم دقة العناوين والدلالة على ما تحتها. [1] ونضرب على ذلك أمثلة منها: كتاب سيبويه، الذي يعتبر خير مثال على ذلك فيظهر الاضطراب على طول العناوين وغموضها. فمنها (الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد)، يعني: كان وأخواتها وأما دقة العناوين والدلالة على ما تحتها نذكر كتاب المقتضب للمبرد، فتحت عنوان (وهذا باب مسائل الفاعل والمفعول به، بحث مسائل تخص البدل وأقسامه وشيئا عن ظاهرة القلب المكاني).

- **التطويل:**

عانت كتب النحو القديمة من الطول المفرط الناشئ عن التكرار والاستطراد و الحشو، ومعالجة قضايا أجنبية لا صلة لها بالنحو مما أسهم في ذلك الولع والجدل، والمناقشات والإغراق في الجري وراء العلل وتتبع السقطات ولو كانت أسلوبية والتسابق في تكثير الأقسام رغبة في إظهار التفوق والسبق و تتمثل هذه الظاهرة في أوضح صورها في الشروح والحواشي والتقارير.[2]

- **جمود اللغة و التوائها:**

ومن العيوب التي طغت على كتب النحو القديمة منها: الجفاف والالتواء والمبالغة، وكذلك اللغة المضغوطة المزدحمة بالدلالات والإشارات والأحكام النحوية الدسمة. وأوضح

---

[1] ينظر، في إصلاح النحو العربي، دراسة نقدية، عبد الوارث مبروك سعيد، دار القلم، ط1، 1985 م 1406هـ، ص 23-25.

[2] نفس المرجع، ص 27.

مثال لهذا كتاب سيبويه الذي يمثل في كثير من نواحيه لغة الفارس المستعرب في إيجازها وازدحامها بالمعاني والأغراض ازدحاما قد يبلغ حدة التخمة من الالتواء حينا، وعجز قد يبلغ حد اللكنة أحيانا، استمع إليه في أول عنوان يفتتح به كتابه فيبين أقسام الكلمة قائلا: "هذا باب علم الكلام من العربية، وكذلك اللغة الملتوية والمضغوطة كلغة سيبويه، وهناك اللغة الفضفاضة والبغيضة، كذلك لغة شرح المفصل". [1]

2. عيوب مناهج النحاة:

- اضطراب مناهج التأليف:

إن اضطراب مناهج و طرق التأليف كان من أبرز الصعوبات في النحو لأن التصنيف الذي اتبعه النحاة قديما يحتاج إلى دقة أكثر، فشكل صعوبة واضحة في النحو العربي.

يقول شوقي ضيف في هذا: "لسنا في الحاجة إلى أن نبدأ ونعيد في النحو العربي، ليس صعبا من حيث هو، وإنما الصعب فيه طريقة تصنيفه فإن الحالة الواحدة لا تجدها في مكان بعينه، وإنما نجدها مبعثرة في أمكنة متفرقة"[2]

- غياب الأهداف والغايات:

سيطرة الهدف التعليمي على الدراسات النحوية منذ أول نشأتها من ما كان سببا في حصر تفكير النحاة وجهودهم في هذا النطاق، فلم يتمكنوا من درس النحو درسا منهجيا موضوعيا كنظام متكامل يصف قواعد اللغة ونظامها.[3]

- قضية الاحتجاج:

أما علماء اللغة الذين عنوا جمع الشواهد والأمثلة من أفواه العرب فكانوا على حق، أسلوبهم أسلوب علمي، إذ أنه عندما نريد أن ندرس لغة أو لهجة علينا أن نحدد الزمان والمكان، غير أن علماء الصرف والنحو لم يعتمدوا أسلوبا معينا، فإنهم مثلا أنهم أسقطوا

[1] اللغة والنحو بين القديم والحديث، عباس حسن، دار المعارف بمصر، كورنيش النيل–القاهرة، د ط 1966، ص 215، 217. (بتصرف.)

[2] النحو العربي وقضية التجديد والتيسير فيه – الواقع والجمود – ستار عابد بادي العتابي، إ: نضال حسن الاسدي، رسالة ماجستير في اللغة العربية، فلسفلة النحو أيار، 2007م، جمادى الأولى 1428 هـ، ص.232 .

[3] ينظر، في اصلاح النحو العربي، دراسة نقدية، عبد الوارث مبروك سعيد، ص 22.

الاحتجاج بالإسلاميين المولدين في اللفظ والمعنى، واحتجوا بكلام الجاهليين وشعرهم، وبعضهم احتج بكلام المولدين على المعاني.

وكان من الطبيعي أن يظهر في عصور إسلامية لاحقة نحويون متحررون كابن جني. هذه الفوضى في الاحتجاج جعلت جماعة تحتج بكلام قبيلة أسد وتميم، وأخرى تحتج بكلام القريشين ولكن لم يختلفوا إطلاقا في الاحتجاج القرآن الكريم والحديث، ولكن تظهر الفوضى لاحتجاجهم بلغة القبائل وهذا الاحتجاج نشأ عنه كثير من الخلاف في تفسير الكثير من الظواهر اللغوية وأدى إلى تباين في التخريج الإعرابي.[1]

- **عدم استقرار القواعد النحوية:**

إن عدم استقرار القواعد النحوية يعد من عيوب المناهج لاعتماد النحاة على الشعر في اللغات كلها أسلوب وأوضاع ترتيب في الكلام يقبل من الشاعر ولا يقبل من الكتاب عادة، ولا يعد أصلا متتبعا في النثر، ومن ثم لا يصلح الشعر لأن يكون هو الطريق للقوانين النحوية، لأنه لا تأمن فيه السلامة بحكم ما به من قيود.[2]

- **عيوب القواعد النحوية:**

إن عيوب النحو الناشئة عن مناهج النحاة أو تأليف الدرس هي صعوبات طارئة على النحو بمعنى أدق على قواعد اللغة التي يمثلها، كما أن من تعلموا أكثر من لغة يدركون مدى التفاوت الحاصل بين اللغات، وهذا ليس دليلا كافيا أن مصدر هذه الصعوبة هو طبيعة اللغة ونظامها، وقد حاول بعض الدارسين إرجاع تلك الصعوبات إلى طبيعة العربية ونظامه المختلف، فذكر بعضهم ظاهرة الإعراب، ورأى في التخلص منها بالتسكين قضى على أكبر صعوبات النحو، وأرجع بعضهم صعوبة العربية إلى الظواهر النحوية والصرفية أخرى. مثل: "العدد وأحكامه، والممنوع من الصرف، والاستثناء، جموع التكسير وأبواب الثلاثي ومصادره. وطالبوا بتعديلها أو إلغائها فضلا عن الجوانب الخارج عن النطاق. مثل: الحروف ومشاكل الإملاء والطبع.

[1] نظريات في اللغة، أنيس فريحة، دار الكتاب اللبناني بيروت ط2، 1981، ص 26- 27 (بتصرف).

[2] في إصلاح النحو العربي دراسة نقدية، عبد الوارث مبروك سعيد، ص 29- 30 (بتصرف).

بالإضافة إلى ذلك هناك مصادر أخرى متمثلة في الظروف الاجتماعية والثقافية التي اصطدمت بالفكر العربي الإسلامي.[1]

- **التأثر بالمناهج الفكرية:**

لقد تأثر النحو بالمناهج الفكرية كعلم الكلام وأصول الفقه، والفلسفة والمنطق. وفي هذا الاطار يقول عبد الكريم خليفة: "فكان المنطق وعلم الكلام والفقه والفلسفة آثار واسعة في هذا الأدب النحوي، وإذا كانت هذه العلوم قد أغنت الدراسات النحوية، وأدت إلى ظهور العلماء يوقفون بحياتهم في البحث في دقائقهم ويتخذونه مهنة لهم في معاشهم، فإنه في الوقت ذاته قد أدت إلى رسم صورة عربية يكتنفها الغموض والتعقيد، وهي صورة غريبة عن العربية ونحوها.[2]

وبالتالي فإن النحو كان له تأثرا بشكل واضح بأصول الفقه وعلم الكلام هذا من جهة ومن جهة أخرى بالمنطق اليوناني. وهذا ما أدى إلى الوقوع في الالتباس والغموض ورسم صورة غير واضحة عن العربية ونحوها.

ثانيا: عند المحدثين

1. عدم القدرة على دراسة النحو:

مازال نحو العربية عند أهلها عسيرا غير يسير لا يخلو من التعقيد ولا يسلم من الانحراف. وصار جل أمر الدارسين ترديدا لعبارات الأقدمين واستظهارا لآرائهم وحفظا لمتون كتبهم وشروحها. لأن الدراسة النحوية عبارة عن نتف مبتورة من الكتب لا تغني الدارس ولا تفتح ذهنه، ولا تربي ملكة التعبير الصحيح عن نفسه أو القدرة على فهم النص فهما دقيقا محكما، فأصبحت الدراسة بالنسبة للدارسين لا طعم فيها ولا غذاء ولا فائدة.

[1] المرجع السابق، ص29-33.

[2] تيسير العربية بين القديم والحديث، عبد الكريم خليفة، ص45.

2_جمود القواعد النحوية:

إن القواعد النحوية احتوت على كثير من الجفاف والتعقيد، فيبدو أن الدارسين لا يكادون يبلغون منه غاية ولا يصلون فيه إلى نهاية، ويخضعون منه في أتيّ زاخر لا أول له ولا آخر ولا يعرفون مداه ولا منتهاه، كلما توسعوا فيه اتسع فيه مجاله وتشعبت مسالكه واختلط الأمر واضطرب وأصبحت القواعد النحوية مشكلة من مشكلات التعليم في بلادنا.[1]

ومن مظاهر الجمود والتعقيد نذكر:

أ- العامل:

شكلت فكرة العامل النحوي النسغ الحي الذي غذى جميع الأبواب النحوية في بنية الكلام العربي حتى أصبح العمود الفقري الذي قام عليه التوظيف النحوي للجملة. فقضية العامل وما دار حولها من ظنون ترجع إلى كلام الخليل عن العلة والمعلول، فكثرت العلل واختلفت الآراء وهذا راجع إلى ولوج علم المنطق والكلام إلى الدرس اللغوي.

فبالتالي إن فكرة العامل كانت سببا في إحداث جدل كبير ولا بد من الإشارة إلى أن نظرية العامل كان لها آثار جعلت النحاة يطالبون بإلغائهاّ:

1. تعدد الآراء:

الإعراب عند النحاة اثر للعامل، والعامل عندهم لفظي أو معنوي، حيث وضعوا للعامل (اللفظي والمعنوي) أسس وقواعد.

وهذا ما أدى إلى اختلافات شكلت صعوبة بالغة للنحو، فالنحاة اختلفوا في العامل. هل هو اسم أو فعل؟، فالبصريون يعربون زيد في نحو: (لولا زيدٌ لأكرمتك) مبتدأ، والخبر محذوف وجوبا تقديره (موجود)، والكوفيون يعربونه فاعلا لفعل محذوف تقديره (لو لم يمنعني زيد لأكرمتك)، فالاختلاف شمل أيضا كون العامل لفظي أو معنوي. نضرب على ذلك مثال: في ناصب الفعل المضارع بعد فاء السببية. في نحو (لا تهمل فتفشل) فالبصريون

[1] نحو التيسير دراسة ونقد منهجي أحمد عبد الستار الجواري، ص9.

ينصبونها بأن محذوفة وجوبا، أما الكوفيون بالصرف أو الخلاف أو الخلاف وغيرهم بالفاء نفسها، ويختلفون في كونه موجودا أم محذوفا.[1]

2. إضاعة معاني النحو:

فالنحاة اشتغلوا في معاني الصيغ، وأهملوا الجانب البلاغي، فلم يبحثوا في الجملة وتقييدها وإطلاقها وطرائق تركيبها ودوال تأليفها، كأحوال المسند وأحوال متعلقات الفعل وأحوال التقديم وما يهدف إليه من أغراض، وكل ذلك لم يلتفت النحاة إلى صلته بموضوع دراستهم. ونضرب على ذلك مثال: قولهم في باب المفعول معه أن مثل: (كيف أنت وأخوك) يجوز فيه النصب على المفعولية، والرفع على العطف، ثم يرون الوجه الثاني أولى، ويضعفون الأول لأن الواو لم يسبقها فعل يكون عاملا في المفعول معه والحقيقة أن لكل من التركيبين معنى لا يغني عنه الآخر. تقول: كيف أنت وأخوك؟ أي كيف أنت؟ وكيف أخوك؟.[2]

ب- استخدام العلل الثواني والثوالث:

ذلك مثل سؤالهم عن زيد من قولنا: قام زيْدٌ: لمَ رُفِع؟، وإجابتهم: لأنه فاعل و كل فاعل مرفوع، ثم سؤالهم: ولما رفع الفاعل؟، وإجابتهم: للفرق بين الفاعل والمفعول. ثم سؤالهم: ولِمَ لَمْ تعكس القضية فينصب الفاعل ويرفع المفعول. وإجابتهم: أن الفاعل قليل، لأنه لا يكون للفعل إلا فاعل واحد، فأعطى الاثقل الذي هو الرفع للفاعل، وأعطى الاخف الذي هو النصب للمفعول، ليقل في كلامهم ما يستثقلون.

[1] ينظر، جهود علماء العربية في تسيير النحو وتجديده، صادق فوزي دباس، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية كليه الآداب، جامعه الكوفة، العددان (1-2)، 2008، المجلد 7، ص88-89.

[2] ينظر، المرجع نفسه، ص 89.

ج. استخدام النحويين أنواعا من الأقيسة:

التي لا تعتمد على شاهد من كلام العرب، كمنعهم تقدم الفاعل على فعله وإعرابهم لجملة (محمدٌ قام) على أنها مكونة من مبتدأ ثم جملة فعلية، مكونة من الفعل وفاعله المستتر، وأخيرا يعرفون الجملة الفعلية خبر لهذا المبتدأ.[1]

د. أسلوب المادة النحوية:

الأسلوب هو الطريقة التي يعرض فيها الكاتب أفكاره، فمنه الواضح ومنه ما يدخله الغموض، ومنه العلمي ومنه الادبي، ومن المؤثر البليغ والمحير، ذكر الدارسون أن هناك نهجين في دراسة اللغة والنحو، فالكوفيون يريدون إدخال كلام العرب في دراسة النحو، أما البصريون فيرون أن الفصيح هو الذي يدخل فقط. وهذا المبدأ العام ينطبق على أسلوب التأليف في النحو ففيه الواضح المعلوم وفيه ما كثر التواؤه وهو الأعم الغالب في كتب النحو أن لغتهم مزدحمة بالدلالات والإشارات والأحكام النحوية وألفاظها المرددة وحملها معادة مبتذلة وأساليبها موجزة ومختصرة تصل إلى حد الألغاز أحيانا أو فضفاضة طويلة.[2]

3. ابتعاد النحو عن الحياة:

إن النحو أصبح في صورته التي يدرسه بها المتخصصون حفظا وتقليدا ومتابعة، ونضب فيه على مر الأيام رونقه وغار ماؤه، وابتعد عن موقع الحياة العقلية، أما الصورة المبسطة القريبة من هذا النحو فقد أصبحت تبعا لذلك هياكل لا روح فيها ولا حياة، وقوالب قد قدّت من الصلب لا طعم لها ولا علاقة بينها وبين أفكار الدارسين وما يدرسون إنما هي نتف مشوهة من آثار القدماء وأغلبها غير قابلة للارتباط بواقع التأليف عن المؤلفين والدارسين.[3]

---

[1] البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، احمد مختار عمر، الناشر عالم الكتب، القاهرة–مصر، ط6، 1988، ص 148–149.

[2] جهود علماء العربية في تسيير النحو وتجديده، صادق فوزي دباس، ص91.

[3] نحو التيسير دراسة ونقد منهجي، أحمد عبد الستار الجواري، ص 10.

4_اختلاف مصطلحات التيسير النحوي

تعددت مصطلحات التيسير النحوي، وتنوعت في جهود المحدثين بين الاحياء والإصلاح، والتبسيط والتجديد والتيسير، وقد تم استخدام هذه المصطلحات بالشكل التالي:

الإحياء: ورد هذا المصطلح في ثلث القرن العشرين عنوان لكتاب إبراهيم مصطفى "إحياء النحو".

الإصلاح: ورد في اعمال وزاره المعارف المصرية ورده عدد كبير من المهتمين في ميدان التعليم، وجاء الإصلاح عنوانا لكتاب عبد الوارث مبروك سعيد "في إصلاح النحو العربي".

التبسيط: ورد في ثلث القرن العشرين في مقال لحسن شريف بعنوان " تبسيط قواعد اللغة العربية".

التجديد: ورد في منتصف القرن العشرين عنوانا لعدد من الكتب منها: كتاب شوقي ضيف" تجديد النحو".

التيسير: استخدامه شوقي ضيف عنوانا لكتابه "تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا".[1]

المبحث الثالث: التيسير النحوي عند شوقي ضيف وأهم دوافعه وخلفياته

اولا: السيرة الذاتية لشوقي ضيف وأهم مؤلفاته:

شوقي ضيف عالم موسوعي جليل، و استاذ جامعي رصين، يندر أن تجد مثيلا له في جيله عطاء وثراء وحسن خلق. ولا تعود أهميته الى كثرة ما ألف فحسب، بل إنه أستاذ لأجيال المختلفة من أساتذة الأدب واللغة على امتداد الوطن العربي كله، ومن لم يتتلمذ على يديه تتلمذا مباشرا في قاعة الدرس ورسائل البحث، فقد تتلمذ على كتبه التي تكاد تستوعب معظم مجالات التراث العربي في اطار الدراسات الأدبية واللغوية والبلاغية والنقدية والإسلامية وتحقيق التراث.

[1] النحو العربي في ضوء اللسانيات الحديثة، جنان التميمي، ص 29.

ولد أحمد شوقي بن الشيخ عبد السلام ضيف في قرية (أولاد الحمام) التي تقع بالقرب من شاطئ بحيرة المنزلة التابعة لمحافظة دمياط سنة 1910، لأبوين فرحا به فرحا كبيرا لأنهما رزقا بولدين قبله لكن الموت اختطفهما سريعا، كان أبوه الشيخ عبد السلام ضيف قد أتم مرحلة التعليم الأزهري في دمياط.

حفظ شوقي القرآن الكريم كاملا على (مقرئ جامع البحر) بدمياط، التحق بالمعهد الديني سنة 1920، وفي صيف 1927 أنهى دراسته الابتدائية بدمياط، ثم انتقل إلى معهد الزقازيق الثانوي، ليكمل دراسته الأزهرية، وبعدها التحق بدار العلوم سنة 1928–1929 ومنذ ذلك ترك الزي الأزهري، وانتقل إلى الزي الإفرنجي. وفي العام الدراسي 1930–1931، التحق بالسنة الأولى بقسم اللغة العربية في كلية الآداب بالقاهرة، وقد تتلمذ في –كلية الآداب– على أيدي مجموعة من الأساتذة الأفاضل الذين كانوا يدرسون في ذلك القسم العريق هم: (الدكتور طه حسين، الأستاذ أحمد أمين، إبراهيم مصطفى، الشيخ أمين الخولي، الشيخ أحمد الإسكندري، الدكتور عبد الوهاب عزّام).

وكان أول مقال نشره شوقي سنة 1934 في مجلة الرسالة، يتحدث هذا المقال عن الوضوح والغموض في الشعر. [1]

نال شهادة الليسانس بامتياز سنة 1935 وقد عين بعد تخرجه في وظيفة محرر بمجمع اللغة العربية، وفي سنة 1936 معيدا بالقسم، نال درجة الماجستير سنة 1939 وكان موضوعها (النقد الأدبي في كتاب الأغاني لأبي فرج الأصفهاني)، وقد أعد الرسالة بإشراف الأستاذ أحمد أمين.

وفي سنه 1942، نال درجة الدكتوراه بمرتبه الشرف الممتازة الأولى، وكان موضوعها "الفن ومذاهبه في الشعر العربي"، وكان المشرف عليه في هذه الرسالة الثانية (الدكتوراه) أستاذه الثاني الدكتور طه حسين، وفي سنة 1945 تزوج من السيدة الفاضلة أم عاصم، وقد أنجبت له طفلين عاصم ورندة.

[1] شوقي ضيف سيرة وتحية دراسات في الأدب والنقد واللغة، بقلم مجموعة من أساتذة الجامعات العربية، إشراف وتقديم: د/طه وادي، دار المعارف، كورنيش القاهرة، د ط، د ت، ص 9،12، (بتصرف).

تتلمذ عليه مجموعة من الأساتذة يعدون اليوم من أهم أعلام الدراسة الأدبية في كل الجامعات العربية...، ومن أهمهم:

- في مصر: يوسف خليف، أحمد كمال زكي، سيد حنفي الحسنين، النعمان القاضي شوقي رياض، صابر أبو السعود، عبد الحكيم راضي، عبد الرزاق أبو زيد، عبد الله النطاوي، مي يوسف خليف.
- في سوريا: إحسان عباس، محمد يوسف نجم، أحمد راتب النفاخ، إحسان النص، مازن المبارك، شاكر الفحام، عصام قصبجي.
- في الأردن: ناصر الدين الأسد، حسين عطوان، عصمة عبد الله غوشة.
- في العراق: أحمد عبد الستار الجواري، نوري حمودى القيسي، محسن غياض.
- في السودان: محمد فوزي مصطفى.[1]

ظل شوقي حريصا على وظيفته "عضو هيئة التدريس" في قسم اللغة العربية، بل إنه رفض سنة 1953 أن ينتقل إلى وظيفة دبلوماسية في وزارة الخارجية، وآثر أن يبقى في عمله إلى أن صار أستاذا سنة 1956. تحصل على جوائز عدة أهمها:

في سبتمبر 1979 قرر المجلس الأعلى للفنون والأدب منحه جائزة الدولة التقديرية الآداب وفي يناير 1983 نشرت الصحف نبأ حصوله على جائزة الملك فيصل العالمية للأدب العربي، وأحيل إلى التقاعد في صيف 1970، ولكنه لم يتقاعد التقاعد من القعود وهو لم يتعود أبدا، قدّم أخطر مشروع له منذ عشر سنوات، إنه تاريخ الأدب العربي في العصر الجاهلي، وفي العصر الاسلامي، التطور والتجديد في الشعر الأموي.

وبعدها توقف القلم بعد مسيرة طويلة طولها 75 عاما تمثل القرن العشرين فكرا وثقافة وسياسة وتربية وتجارب من خلال فرد متميز.[2]

انتقل الى الرفيق الأعلى يوم 13 مارس 2005.[3]

---

[1] المرجع السابق، ص14-15 (بتصرف).

[2] المرجع نفسه، ص44،16، (بتصرف).

[3] الاستثمار المعنوي والمادي والثقافي، مؤلفات الدكتور شوقي ضيف أنموذجا، عبد الستار العريفي بشيه، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة طرابلس، ص2

ومن أهم مؤلفاته:

- الفن ومذاهبه في الشعر العربي، ط–لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1943.
- الفن ومذاهبه في النثر العربي، ط–لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة،1946.
- تحقيق "الرد على النحاة"، لابن القرطبي، ط–دار الفكر العربي، القاهرة 1947.
- رسائل الصاحب بن عباد "بالاشتراك"، دار الفكر العربي القاهرة 1947.
- خريدة قصر للعماد الأصفهاني (قسم شعراء مصر)، ط–لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1951.
- المغرب في حلى المغرب لابن سعيد الأندلسي، ج1، (تحقيق بالاشتراك)، ط– دار المعارف، القاهرة، 1951.
- نقط العروس في تواريخ الخلفاء لابن حزم الأندلسي، نشر في: فصله في مجلة كلية الآداب–جامعة القاهرة، 1952.
- التطور والتجديد في الشعر الأموي، ط–لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1952.
- الشعر والغناء في المدينة ومكة لعصر بني أمية، ط–دار المعارف، القاهرة، 1952.
- تجديد النحو، ط–دار المعارف، القاهرة، 1982.
- تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده، ط–دار المعارف، القاهرة، 1986.
- عصر الدول والإمارات ج4: (ليبيا–تونس–صقلية) ط–دار المعارف، القاهرة، 1992.[1]

[1] شوقي ضيف سيرة وتحية، دراسات في الادب والنقد واللغة، طه وادي، ص 17،20، (بتصرف).

ثانيا: مفهوم التيسير عند شوقي:

نلاحظ أن معظم المصطلحات التي اختارها شوقي ضيف لعناوين كتبه، كانت تدور حول تجديد النحو، تيسيرات لغوية، تسيير النحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده، فهذا الشيء يدل على أنه أراد أن يقدم نحوا جديدا بسيطا وسهلا للطلبة والدارسين، فهو يريد أن يغير ويحول وينتقل إلى مشروع جديد، وهو تجديد النحو وهذا المشروع تطرق إليه من خلال كتابه تجديد النحو.

فمفهوم التيسير عنده يكمن في التفكير في تجديد النحو بعرضه عرضا حديثا على اسس قويمة تصفيه وتجعله داني القطوف للناشئة، ويذلله من الصعوبات لذلك جاء في كتاب تحديد النحو الذي أقامه على ستة أسس.[1]

وبعد نحو أربعين سنة من اكتشاف كتاب ابن مضاء، أي في عام 1987 قدم الدكتور شوقي ضيف إلى المجمع مشروعا لتيسير النحو أقامه على أربعة أسس، ثلاثة منها تعود إلى مقترحاته في مدخل كتاب الرد على النحاة وهي:

1- تصنيف النحو تصنيفا جديدا ينسق أبوابه بحيث تتمكن الناشئة من استيعابه وتمثله.

2- إلغاء الإعرابين المحلي والتقديري في المفردات والجمل كما اقترح المجمع واللجنة الوزارية.

3- أن لا تعرب كلمة في الصيغ والجمل مادام إعرابها لا يفيد في صحة النطق وسلامته.

4- ثم أضاف أساسا رابعا وهو وضع ضوابط دقيقة لبعض الأبواب النحوية.

5- وأضاف إلى هذه الأسس أساسا خامسا، وهو حذف بعض الشروط المتعلقة بأبواب النحو.

6- ثم أضاف أساسا سادسا جمع شوقي في طياته العديد من المسائل المختلفة التي تدخل في الأبواب النحوية، إضافات متنوعة.

والأسس السته هي كالآتي:

[1] ينظر، تجديد النحو، شوقي ضيف، دار المعارف، كورنيش النيل-القاهرة، ط 6، د ت، ص3

الأساس الاول: إعادة تنسيق أبواب النحو

يقول الدكتور شوقي ضيف: (انه نقل التوابع من أبواب الجمل إلى باب الاسم المفرد، وتقسيماته ليبين أن التابع والمتبوع لا يكونان جملة مفيدة على خلاف الخبر).

الأساس الثاني: إلغاء الإعرابين التقديري والمحلي

فلم يعد تقدير متعلق الظرف والجار والمجرور كائنا، أو مستقرا ولا داعي أن نقدرو: (أن لنصب المضارع، بعد فاء السببية، واو المعية، ولام التعليل، ولام الجحود، وكي، وحتى وإذِ.)

وأخذ بقرار المجمع في إلغاء تقدير النيابة في العلامات الفرعية في جمع المؤنث السالم والأسماء الخمسة والمثنى، وجمع مذكر السالم. [1]

الأساس الثالث: الإعراب لصحة النطق

الذي اقترحه المؤلف في مدخل كتاب الرد على النحاة هو أن لا تعرب كلمة مادام إعرابها لا يفيد شيئا في صحة النطق وسلامته . ويتضح ذلك في أبواب الاستثناء وأدوات الشرط، وكم الاستفهامية والخبرية و "أن" المخففة من الثقيلة واقترح أن تعرب جميعا أدوات استثناء، وما بعدها مستثنى منصوبا.

الأساس الرابع: الضوابط والتعريفات.

وقد تناول الدكتور شوقي ضيف في هذا الأساس الرابع مراجعة لبعض التعريفات منها: تعريف المفعول المطلق، بقوله:" المفعول المطلق اسم منصوب يؤكد عامله او يصف او يبينه ضربا من التبيين وفي المفعول معه يقترح فيحده " المفعول معه اسم منصوب تالي لواو غير عاطفة بمعنى مع، وفي الحال اقترح بأن الحال صفة لصاحبها مؤقتة نكره ومنصوبة".

[1] تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب محمد المختار ولد اباه دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط 2،1429 هـ-2008م، ص568-569.

الأساس الخامس: حذف زوائد كثيرة

اقتراح حل مسائل الصرف العويصة، مثل: "الإبدال" ماعدا الضروري منه. مثل: إبدال اللام في (أل الشمسية)، وإبدال الدال في مثل: (حمدت)، والتاء والضاد والطاء في "أفرطت" و "عرضت"، كما اقترح إلغاء الميزان الصرفي، وإعراب اللغز المعروف في: لا حول ولا قوة إلا بالله.

الأساس السادس: إضافات متنوعة

وتتمثل في إضافة أبواب جديدة يجب درسها في النحو التعليمي، وهي باب إعمال المصدر ومشتقاته لتنبيه الناشئة إلى صورها في الكلام و باب الحروف الذي ينبغي أن يدرس دراسة مفصلة، وباب ثالث ينبغي أن نفرد له صفحات في النحو التعليمي توضح غاية التوضيح وهو باب الحذف والذكر لعناصر الجملة الأسمية والفعلية.[1]

وسنحاول أن نعرض ونفصل أكثر في الجانب التطبيقي، الأسس التي أقام عليها شوقي فكره لتجديد النحو بالاحتفاظ بنفس العناوين، والتراتيب التي عرضها في كتابه تجديد النحو.

ثالثا: الدوافع والخلفيات الفكرية لتيسير النحو عند شوقي ضيف

من البواعث التي جعلت شوقي ضيف يفكر في تجديد النحو هي:

- نشره لكتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي، وذلك بعرض النحو عرضا حديثا على أسس قويمة، تروقه و تجعله داني القطوف للناشئة.
- ارتفاع الصيحات من أكثر منذ أكثر من أربعين عاما تشكو من صعوبة النحو وتشابكه، والمطالبة بتيسير النحو وتخليصه مما فيه من تعقيد وعسر شديد.[2]
- رفض رأي إبراهيم مصطفى في قوله: أن المنادى المفرد في مثل: "يا زيد" حرم التنوين وضم قرارا من شبهة الإضافة إلى ضمير المتكلم، وأنكر أيضا رأي إبراهيم مصطفى على أنه اسم "إنّ": مرفوع في الأصل.

[1] المرجع السابق، ص569-570

[2] ينظر، تجديد النحو، شوقي ضيف، ص 3-4.

- يرى أن تسمية حروف الجر بحروف الإضافة مجرد اصطلاح غير مألوف، ويرى أنه لا ييسير في النحو شيئا.
- معارضته لإبراهيم مصطفى في إلغاء إعراب ما عدا المضموم و المكسور. فلم يعد هناك مفعول به، ولا مفعول مطلق، ولا مفعول فيه، ولا مفعول لأجله، ولا مفعول معه، ولا حال ولا تمييز.

ويرى أن هذا الإلغاء يضيع على الناشئة معرفة وظائف هذه الكلمات في الصياغة العربية مما قد يحدث بلبلة في تصورها لأساليبها.[1]

[1] تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، محمد المختار ولد اباه، ص 566 -567.

الفصل الثاني

دراسة وصفية تحليلية لأسس التيسير عند شوقي ضيف

الفصل الثاني: دراسة وصفية تحليلية لأسس التيسير عند شوقي ضيف

المبحث الأول: الأساس الأول : إعادة تنسيق أبواب النحو

هذا الأساس الذي بني عليه شوقي ضيف تنسيقه لأبواب النحو، واشتمل هذا التنسيق على ستة أقسام، والعديد من المباحث، فكانت انطلاقاته الأولى بإدخاله مبحثا في نطق الكلمة ودقة التلفظ بحروفها، اقتبسه من علم التجويد وأعقبه بمباحث صرفية حول أبنية الفعل وأقسامه وتصاريفه وأنواع الحروف، وأقسام الاسم المتنوعة تنوعا واسعا، ولم يعر أي اهتمام لفكرة الميزان الصرفي والإعلال، لأنه يدخل ضمن المباحث الصرفية المعقدة ولا بالإعلال لأنه يفرض الحروف المعتلة في الكلمات صورا لا تجري في النطق، ثم انتقل بعد ذلك إلى مباحث نحوية فتحدث عن المرفوعات بادئا بالمبتدأ والخبر: الذي يتفرع منه إن وأخواتها ولا النافية للجنس الفاعل ونائبه، ثم انتقل إلى الحديث عن المنصوبات من المفعولات (المفعول به المفعول المطلق، المفعول معه، المفعول فيه، المفعول له)، وفي خضم الحديث تكلم عن المنصوبات(الاستثناء والحال التمييز والنداء)[1]، ومن ثم انتقل للحديث عن التكاملات، فتكلم عن صيغ الفعل والعدد والممنوع من الصرف، ثم عمل المصادر والمشتقات وعمل الفعل ثم حروف الزيادة، وبعدها تحدث عن الإضافات كالحذف والذكر والتقديم والتأخير وأنواع الجمل[2]، وفي إطار هذا التنسيق الجديد لأبواب النحو قام بحذف ثمانية عشرة بابا هي: باب كان وأخواتها، باب ما ولا ولات العاملات عمل ليس، باب كان وأخواتها. باب ظن وأخواتها، باب أعلم وأخواتها، باب التنازع، باب الاشتغال، باب الصفة المشبهة بأن ثم التفضيل، باب التعجب، باب أفعال المدح والذم، كتابات العدد، الاختصاص، التحذير، الإغراء، الترخيم، الاستغاثة، الندبة.

[1] ينظر، تجديد النحو، شوقي ضيف، ص 19,11 .

[2] ينظر، المرجع نفسه، ص206، 256 .

ونقل باب الإضافة وباب التوابع إلى تقسيمات الاسم في القسم الثاني من الكتاب ليستقر في ذهن دراس النحو، لأنهما يدخلان ضمن الأسماء المفردة[1]

باب الميزان الصرفي والإعلال:

اقترح شوقي ضيف حذف باب الميزان الصرفي والإعلال من الأبواب الصرفية وحجته فيما ذهب إليه أنهما من الأبواب التي تعاني من التعقيد، فضلا على أنها تشكل صعوبة على متعلم النحو ولا توجد حاجة لهذه الأبواب[2]، والميزان الصرفي كما هو معروف مقياس وضعه علماء اللغة العربية لمعرفة أحوال بنية الكلمة، وهو من أحسن ما عرف من مقاييس في ضبط اللغات، وكما أن هذا العلم يتيح لنا معرفة الحرف الأصلي، ومكان الحرف الزائد في الكلمة، بالإضافة إلى الاهتداء إلى أصلها الاشتقاقي والمعجمي[3] والغرض من هذا الميزان كما هو واضح في تعريف ضبط الكلمات اللغوية ومعرفة أصولها وتشكيلاتها الصوتية الصحيحة والحاجة لهذا الميزان غايات وهي استخدام معيار صحيح يضبط النطق بالكلمات وتسهيل التلفظ بها بطريقة صحيحة[4]، وكما أن علم النحو لا يمكنه التخلي عن هذا الباب وهذا راجع لوجود صلة وثيقة بين التصريف والنحو، وقد تفطن الراضي لهذا الأمر حيث قال: "اعلم أن التصريف جزء من أجزاء النحو بلا خلاف أهل الصنعة[5]"

ولعل الرضي قد أوضح لنا مدى الارتباط الذي جمع بين الميزان الصرفي والنحو فالميزان يعد من أهم حلقات الوصل التي تكمل بناء علم النحو فمن أراد تعلم النحو عليه

---

[1] ينظر، المرجع السابق، 23-24

[2] ينظر، تجديد النحو، شوقي ضيف، ص 11

[3] المدخل الصرفي تطبيق وتدريب في الصرف العربي، علي بهاء الدين بوخدود، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 1408، 1988م، ص9

[4] ينظر، الميزان الصرفي، سويفي فتحي، مركز الشيخ زايد لتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بما، ديسمبر، 2012م، www.azha-ali.com.

[5] موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد التهانوي، تح: علي دحروج، نقل: عبد الله الخالدي تر: جورج زيناتي، تقديم: رفيق الحجم، مكتبة لبنان ناشرون،ط1، 1996م، ج1، ص22.

بالإلمام بالتصريف، وأما فيما يخص باب الإعلال، فالمعروف عند النحاة أن الإعلال "هو تغيير يصيب أحد حروف العلة، ويكون إما بالقلب أو التسكين أو الحذف" ومن الواضح أن هذه الظاهرة تقوم على أحكام ثابتة وحب التقيد بها[1].

وكما نجد أن إبراهيم أنيس يطلق هذه الظاهرة اللغوية " **نظرية السهولة**" التي ينادي بها المحدثون، وتشير في مضمونها أن الإنسان في نطقه، يميل إلى تلمس الأصوات السهلة التي لا تحتاج إلى جهد عضلي[2]، فالإنسان عند نطقه للأصوات لغة ما، فيميل إلى اقتصاد المجهود اللغوي، وذلك عن طريق سلك أسهل السبل لإبراز المعاني وإيصالها للمتلقي في أبهى صورة، وكما يحقق للمتعلم أكبر قدر من الراحة في الكلام، وهذا راجع لعناية العرب بلغتهم ومحاولة إخراجها في أحسن صورة، وهذا يعتبر أقصى مراحل التيسير[3] وهذا على حد قول أحدهم " **إنما يوقع الإعلال في الكلمة** لإزالة **النقل منها**[4]، وهذا يعني أن الإعلال يساعد على تسهيل النطق بالكلمات والتخفيف من حدتها.

فبالتالي إن حذف باب الميزان الصرفي والإعلال من شأنه أن يهدم الأبواب النحوية التي تعتمد في دراستها على الأبواب الصرفية، وكما يقولون إن الهدم أيسر من البناء، وأما نحن فغايتنا البناء لا الهدم[5]، وإن كان النحو يشكو من صعوبات فعلينا تقديم مقدمات مستساغة لطلاب المرحلة الثانوية وما بعدها عن طريق كتب تراعي الإيجاز والتبسيط لتلقي شيئا من الضوء على قضايا الصرف تساعد الطلاب على الفهم والاستيعاب، فضلا على أن باب

[1] ينظر، اللباب في القواعد اللغة وآلات الأدب، محمد علي السراج. مر: خير الدين شمسي باشا، دار الفكر ،ط1، 1403، 1983م، ص128.

[2] الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، دار النشر مكتبة الأنجلو المصرية، ط5، 1975م، ص175.

[3] ينظر، الإعلان وتطبيقاته اللغوية (الأسباب والمظاهر)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الأدب واللغة العربية، إعداد: هشام جعفر، إشراف: صالح حوحو، 1433هـ، 2013/2012م، ص 16، 19.

[4] موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون العلوم، محمد علي التهانوي، ص 22.

[5] نظريات في اللغة، أنيس فريحة، ص172، (بتصرف).

الميزان الصرفي والإعلال يعتبران من مباحث علم الصرف التي تدرس لطلاب كليات الآداب العربية[1].

وفي سياق الحديث نجد نحن الباحثين أن هذه المباحث في ذاتها سهلة فلما الحذف إذن؟.

باب كان أخواتها:

ذهب شوقي إلى إلغاء: باب كان وأخواتها، لأنه عند المدرسة البصرية كانت تعرب كان وأخواتها أفعال ماضية ناقصة لا يليها فاعل، أي تعرب المرفوع، الذي يليها فاعل في مثل: **كان زيد مسافرا**، اسما لها وليس فاعلا، حيث قالوا: بأنه كان في الأصل مبتدأ ودخلت عليه كان الناقصة أو إحدى أخواتها**(أمسى، أضحى، بات، ظل، صار، مزال، ما فتئ، ما انفك، ما برح)**. فظل مرفوعا وأصبح اسما لها، أما عن الاسم الذي يليه كان خبرا منصوبا في مثل: **ظل زيد مسافرا**[2]، أي أن شوقي رأى بأن البصريين كانوا آخذين بفكرة أن كان وأخواتها أفعالا ناسخة ناقصة، والمرفوع هو اسمها والمنصوب هو خبرها[3].

وأما مدرسة الكوفة، فالفعل عندها في باب **(كان وأخوتها)** فعل لازم كغيره من الأفعال اللازمة، والاسم الذي يليها، في مثل: **كان محمد مسافرا** فاعل مرفوع، والاسم، المنصوب حال، فالكوفيين عندهم كان وأخواتها تأتي لازمة مثل: "**كان الأمر أي حدث وأمسى زيد أي دخل وقت المساء**[4]".

فتبنى شوقي رأي الكوفيين، حيث يرى بأنه أدق من رأي البصريين من الوجهة العلمية الخالصة، لأن قاعدته كانت عندهم مطردة، فالمنصوب يليها دائما وحينها تعرب حالا وبذلك

[1] المدخل الصرفي تطبيق وتدريب في الصرف العربي، على بهاء الدين بخدود، ص5، بتصرف.

[2] ينظر، تجديد النحو، شوقي ضيف ص12

[3] ينظر، مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة حتى عام 1984م، ياسين أبو الهجاء، جدار الكتاب العالمي، عمان، الأردن / عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن، ط1، 2008، 1939،ص237.

[4] ينظر، تجديد النحو، شوقي ضيف، ص 12.

لا توزع بين تامة وناقصة، ثم شرع منتقضا الاعتراضات التي قد توجه إلى رأي الكوفيين من أن الحال بعد كان ثابتة في مثل: { **كان الله غفورا رحيما** }، والأصل فيها أن تكون نكرة واعتراض ثالث وهو أن المنصوب بعد كان قد يكون اسما جامدا. مثل: **كان محمد أسدا**، والأصل فيها الاشتقاق[1]. قائلا "**وقد سقت أمثلتها في الكتاب بباب الحال، إذ هو بابها الصحيح**[2] "

فنقل باب كان وأخواتها إلى باب الحال، وإعراب الخبر حالا، بناء على أنها أفعال لازمة، لقد تبنى قولا ضعيفا منسوبا للكوفيين، ولم يجر عليه العرف بين المشتغلين بالنحو من قديم ولا يترتب عليه أي فائدة، وكما يرى شوقي تأويل هذه الأخبار بالمشتق، ولا فائدة من وراء ذلك، وإنما هي رغبة الدمج والتكلف والتعنيت[3]

باب ما لا ولات العاملات عمل ليس :

أما: وجدها وردت بالذكر الحكيم في ثلاث أمثلة هي:

قَالَ تَعَالَى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا ۚ ﴿٣١﴾﴾ سورة يوسف، الآية(31).

قَالَ تَعَالَى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ۖ إِنْ أُمَّهَاتُهُمْ ﴿٢﴾﴾ سورة المجادلة الآية(2)

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴿١٤٤﴾﴾ سورة آل عمران، الآية(144)[4]

حيث عرض لرأي البصريين والكوفيين، أما عن البصريين فيجرونها مجرى ليس فيعرب المرفوع بعدها اسما لها والمنصوب خبرا، أما الكوفيين فردوا، إعمالها وأعربوا ما بعدها مبتدأ والمنصوب خبرا بتقدير باء ساقطة أو محذوفة، إذ العرب لا تنطق بها غالبا إلا معها الباء متصلة بالخبر، فأخذ برأي الكوفيين في كتب الناشئة تيسيرا عليهم في الفهم

[1] مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة حتى عام 1984، ياسين أبو الهجاء، ص237

[2] تحديد النحو، شوقي ضيف، ص14.

[3] قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية، محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، ط16، 1410هـ، 1989م، ص19.

[4] تجديد النَّحو، شوقي ضيف، ص14.

وتعميما لحكم خبر ما العاملة عمل ليس، وهو إما أن يكون مجرورا بباء زائدة أو منصوبا بنزع الخافض على تقدير سقوط الباء.

أما عن صيغة" لا" فقد ذكر أن عملها عمل ليس لم يأت في بيت واحد لشاعر مجهول وهو:

تعز فلا شيء على الأرض باقيا

ولا وزر مما قضى الله واقيا.

لذلك أنكر الكثير من النحاة منهم الأخفش الأوسط والزجاج عملها البتة[1]

أما" لات" فرأى أنها لايليها إلا ظرف منصوب، وكأنها لنفي الظرف فحسب مثل: قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ۝٣﴾ سورة (ص)، الآية(3)[2]

كما يرى الاقتصار على حالة النصب، ويكون ما بعدها ظرفا منصوبا ويردف قائلا:" وبذلك كله نكون قد حذفنا من كتاب النحو الخاص بالناشئة صيغ لات ولا وما الناسخات تيسيرا وتبسيطا[3]".

أما عن باب "**كاد وأخواتها**" وهي مع أختيها(كرب، أوشك) هي: أفعال مقاربة ومن أخواتها (عسى، حرى، اخلولق)، تسمى أفعال رجاء، ومن أخواتها أيضا (شرع أخذ، طفق، جعل)، تسمى أفعال شروع وجميعها من باب التغليب تسمى أفعال المقاربة.

أما عن أفعال المقاربة والرجاء فهي جامدة لا تتصرف ما عدا **كاد وأوشك** يأتي كل من مضارعيهما (يكاد) (يوشك)، وجميعها يليها اسم مرفوع، ثم مضارع مقترن (بأن المصدرية) مع أفعال المقاربة، ويتحتم اقتران المضارع بأن مع **حرى، اخلولق**. مثل: **حرى**

[1] ينظر، مظاهر، التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة حتى عام 1984م، ياسين أبو الهيجاء، ص247.

[2] تجديد النحو، شوقي ضيف، ص 15.

[3] مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة حتى عام 1984م ياسين أبو الهجاء، ص 248.

الحق أن يظهر، ويمنع دخول **أن** عليه بعد أفعال الشروع، مثل: " **جعل عمرو يكتب**". فالبصريون يعربون المرفوع بعد هذه الأفعال اسما لها: في مثل : "**كاد علي يقوم**"، "**كاد علي أن يقوم**". وجملة المضارع خبر إذ أوصلوها بكان وأخواتها من النواسخ[1].

أما شوقي فقد أخذ برأي سيبويه بأن كاد وعسى فعلان متعديان والمرفوع الذي يليها فاعل وجملة المضارع التالي لهما مفعول به، فهو لا يراها أفعالا ناقصة، وضم أمثلة الباب إلى باب المفعول به[2].

باب ظن وأخواتها: ولها أخوات كثيرة منها ما يفيد اليقين والشك وهو(علم، رأى، درى، ألفى، حسب، وجد، زعم، عد، خال)و كلها متصرفة يأتي منها المضارع والأسر ومشتقاتها، ومن أخواتها أيضا ما يفيد التصيير والتحويل. مثل "**اجعل، رد، اتخذ، صير، حفر، بنى، فصل، تيقن، تبين، شعر، أصاب، تمنى، اعتقد، توهم، سمع، صادف**". وحكمها هذه الأفعال التعدي إلى مفعولين. مثل "**ظننت محمدا مسافرا، علمت عمرا قادما**".

حيث نبه شوقي أن النحاة أقاموا هذا الباب على أساس أن هذه أفعال ناسخة مثل: كان وأخواتها، تدخل على جملة اسمية مؤلفة من مبتدأ أو خبر، فتجعلهما مفعولين[3] مثل: أن أصل: **ظننت المجاملة حارسة للصداقة:** المجاملة حارسة للصداقة: مبتدأ وخبر، فدخلت عليهما ظننت ونصبتهما معا. إذ صار اسم كل منهما مفعولا به، فضم أمثلة هذا الباب إلى باب المفعول به[4].

أما عن باب " **أعلم وأرى**" وأخواتهما : " **أنبأ، أخبر، خبر،**" فهي كالباب السابق[5].

---

[1] تجديد النحو، شوقي ضيف، ص15.

[2] ينظر، مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة حتى عام 1984، ياسين أبو الهجاء، ص241.

[3] تجديد، النحو، شوقي ضيف، ص 16، 17.

[4] ينظر، النحو الوفي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، عباس حسن، كورنيش النيل القاهرة مصر، ط3 د ت، ج1، ص3

[5] تجديد النحو، الشوقي ضيف، ص18

أما عن الفعل أرى: أصله(رأى) المتعدي إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، نحو: **رأى خالد الحق منتصرا**. فلما دخلت عليه همزة التعدية أصبح الفعل متعديا إلى ثلاثة مفاعيل، فتقول: **أريت خالدا الحق منتصرا**. وقد كان المفعول الأول (خالدا) في الأصل فاعلا لـ (رأى)، والمفعولان الثاني (الحق) والثالث (منتصرا)، أصلهما المبتدأ والخبر. فضم هذا الباب إلى باب المفعول به[1].

باب التنازع والاشتغال: قام شوقي بإلغاء باب التنازع والاشتغال، نظرا لصعوبة كل منها، والتنازع عند النحاة هو تنازع عاملين على معمول واحد، وهذا ما يعرف عند النحاة بالتنازع وله أربع صور: أن يتنازع فعلان عن فاعل. في مثل: "**قام وقعد إخوتك**" أو مفعول به. في مثل: "**زيدٌ قرأ درس الكتاب**". أو يطلب أول المعمول على أنه فاعل، والثاني على أنه مفعول به: في مثل: **قابلني وقابلت زيدا** أو يطلبه الأول على أنه مفعول به والثاني على أنه فاعل في مثل: **قابلت وقابلني زيد**[2]. وقد اختلف النحاة في أي العاملين أولى بالعمل في المعمول. فالبصريون يرون أن الثاني أولى بهذا المعمول لقربه منه، والكوفيون ذهبوا إلى أن الأول أولى به لتقدمه، وحين تعمل أحد العاملين في الظاهر، فإنك تعمل الآخر في ضمير ذلك الاسم الظاهر تقول: **قام وقعد المحمدان**، على إعمال الأول في الاسم الظاهر والثاني في ضميره، أي قام المحمدان وقعدا. وتقول: **قاما وقعدا المحمدان**. على اعمال الثاني تضمره في الأول[3]. وكما أعاب شوقي ضيف تصور الكوفيين والبصريين لهذا الباب الذي لا تشهد له النصوص العربية على ألسنة الشعراء. كما انه انتهج طريق سيبويه: أن الفعل الثاني هو: الذي يعمل في الاسم المتنازع فيه لدلالة السياق عليه، وأشار إلى أن ابن مضاء

[1] النحو العربي أحكام ومعان، محمد فاضل السامرائي، دار بن كثير للطباعة والنشر، ط1، 1435هـ، 2014م، ج1 ص356.

[2] ينظر، تجديد النحو، شوقي ضيف ص18.

[3] الإعراب الميسر، محمد علي أبو العباس،ص70، (بتصرف)

القرطبي هاجم النحاة من خلال كتابة **الرد على النحاة** إلى إلغاء هذا الباب، لأنه مبني على افتراضات أقامها النحاة[1].

ونجد ان د/فاضل السامرائي، فصل في مسألة التنازع وأيهما أولى بالعمل في الاسم المتنازع فيه، الأول أم الثاني؟

فهنا يرى أن الراجح في هذه المسألة يكون بحسب الأهمية، فما أعملته في الاسم الظاهر أهم عندك، مما أعملته في ضميره، لأن الاسم الظاهر أقوى، من الضمير، وما ذكرته وصرحت به، أهم مما حذفته وهذا يتضح جليا في قوله تعالى{أتوني أفرغ عليه قطرا} سورة الكهف، الآية(96). فإن القصد من وراء الإتيان بالقطر هو إفراغه، فأعمل الإفراغ في صريح اللفظ لأنه هو المقصود، فكان الاهتمام بالإفراغ أكبر من الإتيان، فلو أعمل الأول لظل((أفرغ عليه))[2]

واتجه شوقي ضيف، بعد ذلك إلى باب الاشتغال، وعرف الاشتغال بحيث يقول ((هي تقدم اسم على عامل في ضميره منصوب عائد عليه، أو اسم مضاف إلى ذلك الضمير)) وضرب مثالا على ذلك الحديقة رأيتها، **الحديقة رأيتها، الحديقة رأيت أزهارها**، وكما ذكر أقسام الاشتغال لدى النحاة:

فالقسم الأول: وجب فيه الرفع ما بعد الاستفهام والنفي ولا يصح أن يكون عاملا في ما قبله مثل: **سعيد هل أكرمته، اللعب لا يحبه محمد.**

أما القسم الثاني: وجب فيه النصب، لأن أداة التحضيض يليها دائما فعل في مثل: **هل عليا أكرمته.**

[1] ينظر، تجديد النحو، شوقي ضيف ص 18-19.

[2] معاني النحو، فاضل السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1420هـ 2000م، ج2، ص151. (بتصرف)

وأما القسم الثالث: يترجح فيه النصب، لوقوع الاسم المنصوب بعد همزة الاستفهام في مثل قوله تعالى ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥٓ﴾سورة القمر، الآية(24)

وأما فيما يخص القسم الرابع: ترجح فيه الرفع لتعطف الجملة الاسمية على الجملة اسمية مثلها في مثل: "**لا محمد كلمته وعمرو رأيته**".

وأما القسم الخامس: يجوز فيه الرفع والنصب على السواء في مثل: "**الكتاب قرأته**"، ويعتبر القسم الخامس الأجدر بالأخذ من الأقسام الأخرى التي افترضها النحاة، ولم يرتض شوقي إلا بالمثال[1]. الذي يتساوى فيه الرفع والنصب، ويبرر أن الكلمة إما مبتدأ فيساق من لها في باب المبتدأ وإما مفعول به أضمر فعله' ولذلك حذفناه وضممنا أمثلة حين يكون مفعولا به مع غيره من أمثلته المفعول به المحذوف فعله في باب الذكر والحذف، وعلى ضوء هذا الصنيع حذف باب الاشتغال تأثر برأي ابن مضاء القرطبي

وكما نجد أيضا أن فاضل السامرائي عالج موضوع الاشتغال من زاوية الأهمية ويستعين بالقرآن الكريم في ذلك لقوله تعالى: قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَٱلشُّعَرَآءُ يَتَّبِعُهُمُ ٱلْغَاوُۥنَ ﴿٢٢٤﴾ ﴾ سورة الشعراء، الآية(223)، بالرفع ولا بنصب، فلما ذلك؟

ويجيب على ذلك، رفع {الشعراء} للاهتمام بهم ولأن الكلام موجه للشعراء، فلو نصب لكان على الغاوين والسياق يوضح ذلك وقال تعالي: قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَكُلَّ إِنسَٰنٍ أَلْزَمْنَٰهُ طَٰٓئِرَهُۥ فِى عُنُقِهِۦ ۖ ﴿١٣﴾ ﴾ سورة الإسراء، الآية (13)، فنصب " كل" ولم يرفعها، وذلك أن الكلام إنما هو على الله، وقدم" كل إنسان" للاهتمام، والسياق يوضح ذلك.

ومن الواضح أن فاضل السامرائي، تنبه لوجود، اختلاف بين الرفع والنصب وأن لكل منهما معنى خاص به، من حيث وروده في سياق الكلام[2]

[1] ينظر، تجديد النحو، شوقي ضيف، ص19-20.

[2] ينظر،معاني النحو، فاضل السامرائي، ص 135،131.

- باب التمييز: أعاد تنسيق هذا الباب برؤية جديدة، حيث حذف ستة أبواب هي: الصفة المشبهة، اسم التفضيل، فعل التعجب، أفعال المدح والذم، كنايات العدد، الاختصاص[1]

تناول فيه تيسير باب التمييز وسمها بتكميلات لتنسيق أبواب النحو، عرض فيها لتعريف التمييز ذاكرا مواضعه، وقد انتقد تقسيم النحاة لتمييز مقادير ونسبة، وقولهم بتحويل التمييز عن فاعل، والأولى عنده أن يقال أن من مواضع التمييز أن يجيء بعد:

- الفعل اللازم: في مثل: "**حسن محمد خلقا** " أصل الجملة: "**حسن خلق محمد**" فحولت كلمة خلق من الفاعل إلى التمييز

بعد الصفة المشبهة: في مثل: "علي دقيق حسا"، أصل الجملة: محمد حسه دقيق، وكأنه محول عن مبتدأ[2]

أما من التمييز المحول عن المفعول به. مثل: قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا فَٱلْتَقَى ٱلْمَآءُ عَلَىٰٓ أَمْرٍ قَدْ قُدِرَ ﴿١٢﴾﴾ ، سورة القمر، الآية(12)، أي فجرنا عيون الأرض.

وفي هذا التنسيق الجديد لباب التمييز ذكر صيغة اسم التفضيل في مثل: **العلم أهم من المال ثروة.** وأما عن النحاة أولوا وقدروا تقديرا بعيدا، يقولون أصل التمييز **ثروة العلم أهم من ثروة المال.** فالتمييز محول عن مبتدأ.

فالتمييز عنده يأتي بعد فعل لازم، وبعد صفة مشبهة وبعد اسم التفضيل، وبذلك اتضحت مواقع التمييز، ولم يفتح باب مستقل لإعراب الصفة المشبهة، وثان لإعراب اسم

[1] ينظر، الإعراب الميسر، محمد علي أبو عباس، ص 104.

[2] مظاهر التجديد النحوي، لدى مجمع اللغة العربية بالقاهرة عام 1984م، ياسين أبو الهيجاء، ص258- 259.

التفضيل. وبالمثل عرض في باب التمييز مجيئه بعد فعل التعجب. في مثل: **ما أجمل الطبيعة منظرا**. وأعربها وجعلها فعل أمر متابعا بذلك الكوفيين[1]

وعرض كذلك أفعال صيغ المدح والذم، فابن كيسان (ت299) في إعراب المخصوص بالمدح، على أنه بدل مما قبله، لا مبتدأ مؤخر، والجملة قبله خبر مقدم كما يذهب البصريون. وضم صيغ هذا الباب إلى باب البدل، وبعضها إلى باب التمييز[2]

وعرض كذلك صيغ كنايات العدد مع ما يليها من تمييز موضحا إعرابه مع **كم الاستفهامية والخبرية، وكأين**. لذلك حذف الباب الخاص لكنايات العدد من الكتاب مكتفيا بعرض أمثلتها في باب التمييز، وضم إلى الصيغ السابقة في التمييز صيغة الاختصاص. في مثل: **نحن معاشر الأنبياء لا نورث**، نحن المصريين أوفياء. وواضح أن معاشر الأنبياء، المصريين: بيان وتفسير للضمير (نحن) وإعرابهما لذلك تمييز واضح وأدق من إعرابها مفعولا به لفعل محذوف تقديره أعني أو وأخص.

فتمييز هذه الصفة معرفة ولا ضير في ذلك، فالكوفيون من قديم أجازوا أن يكون التمييز معرفة.[3]

باب التحذير والإغراء:

اقترح شوقي ضيف الاستغناء عن باب التحذير والإغراء ورد أمثلتهما إلى باب المفعول به، وذكر أن النحاة يعربون صيغ التحذير والإغراء مفعولا به لفعل محذوف تقديره (احذر)، ففي باب التحذير تعرب كلمة "**الكسل**" في مثل: **إياك والكسل** مفعول به لفعل محذوف تقديره "الزم" أما في باب الإغراء تعرب كلمة "التفوق" في مثل: **الاجتهاد والتفوق،**

[1] ينظر، تجديد النحو، شوقي ضيف، ص، 20-21.

[2] مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية بالقاهرة حتى 1984م، ياسين أبو الهيجاء، ص 259

[3] تجديد النحو، شوقي ضيف، ص21.

مفعول به لفعل محذوف تقديره "اللزم" وحسب اعتقاده وجب ضم هذه الأبواب إلى باب الذكر والحذف.[1]

ونجدر بالإشارة إلى أن شوقي ضيف ليس وحده من خطا هذه الخطوة العلمية فقد سبقه لذلك "الصميري*"، الذي يعد أهم علماء الفكر اللغوي القديم، فالشاهد أن "الصميري" ضم باب الإغراء والتحذير لباب المفعولات، وتبعه في ذلك العديد من العلماء النحويين: من أمثال السهيلي، وأبى حيان، ابن عقيل، السيوطي، ابن مالك وغيرهم من علماء النحو.[2]

باب الترخيم والاستغاثة والندبة:

قام شوقي ضيف بإلغاء باب الترخيم والاستغاثة والندبة، وإلحاق أمثلتهم لباب النداء، وكما اقترح حذف باب الترخيم حذفا تاما من الكتب النحوية التعليمية، بعدما ضمه لباب النداء، واتجه بعدها لتعريف الترخيم حيث يقول: "**هو حذف آخر المنادى سواء كان مختوما بتاء التأنيث، أو علما زائدا عن ثلاثة أحرف**" وأعطى مثالا عن ذلك "**يا فاطم، يا علي، يا جعف، يا بثين**" عوضا أن تقول " يا فاطمة، يا علية، يا جعفر، يا بثينة " وكما دعا إلى التخلي عن هذا الباب لاعتباره لهجة عربية لا نجد لها استعمالات في وقتنا الحضر وعلى هذا المبدأ وجب هجرها، واتجه بعد ذلك للتطرق إلى باب الاستغاثة والندبة، وذكر أن النحاة عقدوا لكل منهما بابا ومن المعروف أن الاستغاثة هي نداء موجه إلى شخص لطلب الإغاثة، ولها عدة صيغ مثل: " **محمد لعمرو ، يا محمد لعمرو، يا محمدا لعمرو**".

[1] ينظر، المرجع السابق، ص 22، وينظر، الإعراب الميسر، علي أبو العباس، ص 150

*الصميري: هو أبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصميري، من نحاة القرن الرابع، انفرد بآراء نحوية واختياراته تزخر بها كتب النحويين بعده.

[2] ينظر، التذكرة والتبصرة، الصميري، تح: فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر بدمشق،ط1، 1420، 1982م.ج1، ص235، 256

وأما الندبة هي نداء المتفجع عليه أو المتوجع منه، وله عدة صيغ مثل: "**وا إسلام- وا إسلاما- وا إسلاماه** " والواضح أن شوقي ضيف لم يذكر إعراب هذه الصيغ بل اكتفى بالإشارة إلى عدم وجود ضرورة لذلك.[1]

ونحن الباحثين نعترض وبشدة على ما ذهب إليه شوقي ضيف بحذف باب الترخيم من الكتب النحوية التعليمية، وهذا الاعتراض لم يكن عبثا بل كان مستوحى من واقعنا الدراسي وعن تجربة، ودليلنا على ذلك تجادلنا مع أستاذنا بخصوص أحد أبيات "**ذو الرمة***"، وكنا بصدد إلقاء أحد بحوثنا الأكاديمية، حيث لم نع كلمة "**مي**"، كنا نعلم أنه اسم علم لكن السؤال لماذا كتب بهذا الشكل؟

قال ذو الرمة:

ديار مية إذ مي تساعفنا ولا ترى مثلها عجم ولا عرب[2]

واتضح لنا فيما بعد أن "مي" أسلوب ترخيم ونحن نجد أن باب الترخيم، وجب الإبقاء عليه في الكتب التعليمية، لأن دراستنا لمثل هذه الأشعار تحتم علينا ذلك.

وفي ظل هذا الجدل يدعونا " محمد عيد " إلى عدم التخلي على هذا الأسلوب فهو تحول الآن في مواقف "التدليل" إلى نوع من الاختصار للكلمات، فيقال لمن اسمه شوقي ⟵ شوق، وفاروق ⟵ روق، وآمال ⟵ لولا [3]

[1] ينظر، المرجع السابق ص 22، وتيسير النحو سعيد كريم الفقي، دار اليقين للنشر والتوزيع، مصر،ط2، 1429هـ 2008م، ص 131-133

*ذو الرمة: غيلان ابن عقبة العدوي، ت(117هـ).

[2] ديوان ذي الرَّمة، شرح: الإمام أبي نصر أحمد بن حاتم الباهي، تع: عبد القدوس أبو صالح، دار النشر مؤسسة الايمان للتوزيع والنشر والطباعة،ط1، 1402هـ، 1982م،ج1، ص23

[3] ينظر، قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية، محمد عيد، ص22

المبحث الثاني: الأساس الثاني: إلغاء الإعرابين التقديري والمحلي:

استلهم شوقي ضيف هذا الأساس من كتاب" **الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي** " حيث دعا انطلاقا من هذا الأساس إلى تخليص النحو من التوغل والإسراف في الإعراب التقديري والمحلي، واتبع شوقي ضيف ترتيبا لإلغاء هذا الإعراب وفق ما يلي:

أ/ إلغاء تقدير متعلق الظَرف والجار والمجرور.

ب/ إلغاء عمل " أن" في المضارع مقدرة.

ج/ إلغاء العلامات الفرعية في الإعراب .

واستأنس في ذلك بما انتهى قرار لجنة وزارة المعارف (التربية والتعليم الآن) لتيسير النحو، فلا توجد ضرورة لأن يقال في مثل : " **جاء الفتى** "

فتى: فاعل مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها التعذر، ولا في مثل: "**جاء القاضي والداعي والهادي** "، وتعرب كلمة **القاضي:** فاعل مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها الثقل، بل يكتفي الطالب بإعراب **الفتى والقاضي والداعي والهادي** ،بأن كل منهم فاعل فحسب دون الإشارة إلى التقدير، وأيضا لا داع لأن يقال في مثل: "**هذا محمد**"، **هذا:** مبتدأ مبني على السكون في محل رفع، بل يكفي الطالب أن يقول **هذا:** مبتدأ فحسب دون الإشارة إلى المحل من الإعراب، وأيضا لا داعي لأن يقال في مثل[1] " **محمد يكتب الدرس**" إن جملة" **يكتب الدرس**"، في محل رفع خبر لمحمد، بل يقال أنها خبر لمحمد، غير أن مجمع اللغة العربية سنة 1945م قام بدراسة قرار اللجنة وأقر ضرورة الأخذ به، ونجد أنه في سنة1979م، رأى بضرورة الإبقاء على الاعرابين التقديري والمحلي في المفردات والجمل، دون تكليف الناشئة بتعليل الخفاء في الإعراب، ففي مثل: " **جاء القاضي**"، يقال: **القاضي:**

[1] ينظر، تجديد النحو، شوقي ضيف، ص23-24، ينظر، الإعراب الميسر، محمد أبو العباس، ص12.

فاعل محله الرفع.[1] وفي مثل: "**هذا محمد**"، يقال **هذا:** مبتدأ محله الرفع، في نحو: " **محمد يكتب الدرس**"، **يقال** " **يكتب الدرس**"، جملة فعلية خبر، وفي ذلك تعميم للمصطلح.

ويؤيده "**محمد أبو العباس**" لإلغائه الإعرابين المحلي والتقديري، منطلقا في ذلك من الواقع الميداني في مجال تدريسه للغة العربية، ودعا إلى العمل على تيسير النحو بالاستغناء عن التقدير للعوامل المحذوفة، مما فيه مشقة للتلميذ من غير فائدة يجنيها في ضبط كلمة أو تصحيحها[2]

وفي ظل دراسة قضية التقدير نجد أن "عبد الرحمان أيوب" دعا إلى ضرورة الاستغناء على التقدير ويبرر موقفه ، لكونه ذا طابع فلسفلي* لا يستند إلى دليل وأحلنا لدراسة هذه التقديرات من وجهة دلالية لأنها عن دلالة الألفاظ.[3]

وكتعليق على ما سبق نجد، من الضروري تخفيف من حدة التقديرات التي ترهق ذهن الطالب لتسهم بجزء من التيسير خاصة في المرحلة الأولى من التعليم، ولكن فيما بعد يجب دراسة التقديرات لما تحويه من قيم دلالية ذات فائدة.

أ/ إلغاء تقدير متعلق للظرف والجار والمجرور:

يذهب النحاة في مثل: " **محمد عندك**" و"**محمد في الدار**" أن ظرف والجار والمجرور ليسا هما الخبر لمحمد، وإنما متعلقان بمحذوف تقديره مستقر أو استقر هو الخبر، وكذلك حين يقعان نعتا أو حالا في مثل: " **هذه عصفورة فوق السطح**" " **هذا عصفورا في الحديقة**"، فكلمة " **فوق السطح** "**و** " **في الحديقة**"، نعت لعصفور والنحاة يعلقونها بمحذوف تقديره مستقر أو تستقر وهو نعت، وكذلك في مثل: **هذا محمد أمام المدرسة، هذا محمد**

[1] ينظر، المرجع السابق، ص12

[2] الإعراب الميسر، محمد أبو عباس، ص13

* ذا طابع فلسفي: أمر غير واقعي نظرا لما فيه من الاعتبارات المختلفة التي تؤدي بالنحاة الى التقدير

[3] دراسات نقدية في النحو العربي، عبد الرحمان محمد أيوب، دار النشر مؤسسة الصباح، د ط، د ت، ص52-53.

على الباب، فكلمتا" **أمام الدار**" **و** " **على الباب**"، في موقع حال من محمد، فالنحاة يقدرون أنهما متعلقان بمحذوف تقديره مستقر أو يستقر هو حال. ويعترض شوقي ضيف على هذا التقدير، ويقضي بألا يقدر للظرف والجار والمجرور متعلق عام، ومن الضروري إلغائه لأنه ضرب من التكلف واستند على حجته برأي بن مضاء القرطبي، حيث يرى أن الظرف والجار والمجرور هما نفسهما اللذان يقعان خبر أو نعتا أو حالا[1]

ب/ إلغاء عمل " أن" المصدرية في المضارع مقدرة:

اقترح شوقي ضيف إلغاء عمل "**أن**" المضمرة أو المستترة التي تنصب الفعل المضارع بعد **لام التعليل، كي، حتى** وغيرها من الأدوات الأخرى فهو يعتبر أن الفعل المضارع منصوب بعد هذه الأدوات نفسها، وليس ب" **أن**" المضمرة أو المستترة التي بقدرها النحاة في هذا الموضع، وكما هو معروف فإن " أن" المضمرة من المسائل الخلافية بين النحاة، فقد ذهب البصريون إلى أن المضارع ينصب جوازا بأن المضمرة بعد لام التعليل، وكما ينصب وجوبا في ستة مواضع وهي: لام الجحود، كي، حتى، واو المعية، وقد خالف الكوفيون هذا المذهب فجعلوا المضارع منصوبا بعد لام التعليل وكي وحتى، أما أو وفاء السببية[2]، و"واو **المعية**" فنصبها على الخلاف*. فحمل ابن مضاء حملة عنيفة اتجاه هذا القول وبرر موقفه بأنه تقدير لا دليل عليه، وقام بإلغاء عمل ان المصدرية في المضارع مقدرة أو مستترة بعد فاء السببية وواو المعية، واتبع شوقي ضيف خطى ابن مضاء القرطبي فيما ذهب إليه، وانتهى إلى القول بأن المضارع منصوب بعد هذه الأدوات" كي، لام الجحود، لام التعليل، حتى، وواو المعية"، في مثل: جئت كي أدرس، جئت لأدرس، ما كنت لأنبهك، جئت حتى أنصحك، وكان هذا الصنيع تخفيفا على الناشئة، وعلى هذا الأمر أخذت لجنة الأصول في

[1] ينظر، تجديد النحو، شوقي ضيف، ص24-25، والإعراب الميسر، محمد أبو العباس ص13

[2] ينظر، المرجع نفسه، ص25، وينظر، مظاهر التجديد النحوي، ياسين أبو الهجاء ص 267

* الخلاف: مصطلح كوفي نعني به العامل المعنوي.

المجمع بهذا الرأي وعممته[1] ونستطيع القول أن شوقي ضيف محق فيما ذهب إليه، فالدارس في حاجة ماسة، لامتلاك مثل هذه القواعد النحوية، فلا خفاء على الدارس أن التطرق لمثل هذه المسائل الخلافية التي كثرت فيها الخلافات بين النحاة من شأنه أن يفتح باب تصادم الآراء والأفكار لدى الدارس نحن في غنى عنه خاصة في المراحل الأولى من التعلم، فالنحو سبق وذكرنا أنه يشكو من صعوبات وهذا ينعكس معاناة في تعلمه القدم في تعلمه فضلا عن المقبلين عليه من الأجانب، فالشاهد أن أحد الأعراب أراد تعلم النحو، وكان معجبا بقواعده ولكن سرعان ما أعرض عن هذا العلم لأن مسألته وقضاياه معقدة وغير مفهومة وفي ذلك يقول:

مزال أخذهم في النحو يعجبني حتى سمعت كلام الزنج والروم

كما سمعت كلاما لست أفهمه كأنه زجل الغربان والبوم

تركت نحوهم والله يعصمني من التفحم في تلك الجرائم[2]

ج/ إلغاء علامات الفرعية في الإعراب:

اعترض شوق ضيف على التقسيم المعروف عند النحاة في الإعراب، فالنحاة جعلوا للإعراب علامات أصلية وفرعية تنوب عن هذه العلامات الأصلية وهي قسمان:

- قسم تنوب فيه حركة عن حركة ،ويجري هذا في باب جمع مؤنث السالم وما ألحق به، وباب الممنوع من الصرف.

[1] تجديد النحو، شوقي ضيف ،25، ومظاهر التجديد النحوي، ياسين أبو الهيجاء، ص267

[2] ينظر، الامتناع والمؤانسة، لأبي حيان التوحيدي، تع: أحمد أمين، أحمد الزين، دار النشر لجنة التأليف والترجمة والنشر دط،1942م،ج2، ص 139، والرسالة واصلاح الأزهر وهبي إسماعيل حقي، مجلة الرسالة، البريد الأدبي، العدد 674، 1946م. ص95.

- قسم ينوب فيه حرف عن الحركة، ويجرى ذلك في باب الأسماء الخمسة وباب المثنى، وما ألحق به وباب جمع المذكر السالم، وما ألحق به[1] فنجد شوقي ضيف عند هذا التقسيم ويؤكد ضرورة إلغاء العلامات الفرعية في الإعراب، والإبقاء على العلامات الأصلية في موضعهما ولا توجد حاجة لهذه النيابة، فلا الفتحة نائبة عن الكسرة في الممنوع من الصرف، ولا الكسرة نائبة عن الفتحة في جمع المؤنث السالم، ولا الألف في المثنى نائبتان عن الضمة وبالمثال ليست الألف نائبة عن الفتحة، ولا الياء عن الكسرة في الأسماء الخمسة، وأيضا ليست الياء نائبة عن الفتحة أو الكسرة في المثنى وجمع المذكر السالم.[2]

وأخذ المجمع في مؤتمر سنة**1979م** بهذا القرار، حيث ينص المجمع على توحيد أسماء علامات الإعراب الأصلية والفرعية بتسميتها إعراب[3]، نجد الدكتور أنيس فريحة يؤيد شوقي ضيف بإلغائه العلامات الفرعية التي تنوب عن العلامات الأصلية، ويرى أن طريقة القدامى لا تصلح لتكون أساسا لتدريس الابتدائية والثانوية، فالقدامى لم يروا صعوبة في هذا الأمر، ولكننا نعنى بقضية صغار نحب أن نعلمهم قواعد اللغة بأيسر أسلوب.[4]

[1] الإعراب الميسر، محمد علي أبو العباس،ص11

[2] ينظر، تجديد النحو، شوقي ضيف، ص 26-27

[3] مظاهر التجديد، ياسين أبو الهجاء،ص272

[4] نظريات في اللغة، أنيس فريحة، ص147-148، (بتصرف)

المبحث الثالث: الأساس الثالث: الإعراب لصحة النطق

ينطلق شوقي ضيف من خلال هذا الأساس متجها نحو الإعراب، فالإعراب عنده ليس غاية في حد ذاتها، ولكن هو الوسيلة لصحة النطق الإعراب، فإن لم يصحح نطقا، فلا حاجة ترجى منه، فشوقي ضيف يستبعد من الإعراب الكلمات التي لا تفيد شيئا في سلامة النطق ولا تقوم للسان، وعلى هذا الأمر قام بترتيب هذا الأساس الذي يقوم على إلغاء إعراب الكلمات التي لا تفيد شيئا في صحة النطق، مستندا على ما يلي:

أ/ إلغاء إعراب أن وكأن المخففتين.

ب/ إلغاء إعراب صيغة لاسيما.

ج/ إلغاء إعراب بعض أدوات الاستثناء.

د/ إلغاء إعراب كم الاستفهامية، والخبرية وبعض أدوات الشرط.

أ/ إلغاء إعراب أن وكأن المخففتين:

يرى شوقي ضيف أن "**أن**" المخففة عند النحاة وخاصة التي وردت في القرآن الكريم، بعدة أوجه، فتارة وردت أفعالا مضارعة تلي أن الساكنة ولا تنصب في مثل: " **أن تعلم خيرا من أن لا تعمل** " والفعلان منصوبان بأن المصدرية، ويؤولان بمصدرين والتقدير "**العمل خير من عدم العمل**" وتارة أخرى وردت أن ولا تنصب المضارع بل يلها مرفوعة، كما في قوله تعالى: ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا ﴿٨٩﴾ ﴾ سورة طه الآية(89)، فحسب رأيه "أن" وردت في الآية أداة ربط لا أكثر ولا أقل، فهي ليست ناصبة ولا رافعة، فالنحاة قالوا " **أن**" وردت في الآية مخففة من أن الثقيلة أخت "**إن**" ولم يجدوا لها اسما فقالوا اسمها ضمير شأن محذوف، فهذا تقدير لا صحة له، ولا توجد ضرورة لإعرابها لأنها لا تفيد في سلامة النطق، وهذا الأمر يشمل كذلك" **كأن**" المخففة في مثل: "**كأن قد حدث**"، يبطل عملها مثل أختها " **لكن**" حين تخفف[1].

[1] ينظر، تجديد النحو، شوقي ضيف،ص26-27

ب/ إلغاء إعراب صيغة "لاسيما":

يرى شوقي ضيف " **لاسيما**" تكلف النحاة في إعرابها وتباينت أراؤهم حولها فمثلا: " **أكثر الضحك لاسيما وليد**"، فقد ذهب أبو علي الفارسي إلى أن "سي" حال، وذهب ابن هشام الى أن نافية للجنس و "سي" اسمها و" ما" زائدة و "وليد" وما بعدها مضاف إلى "سي" مجرورة أو مرفوع على أنه خبر لضمير محذوف، لأن لاسيما هو وليد، أو نكرة موصوفة بالجملة بعدها، وذهب البعض الآخر من النحاة إلى أن "**لاسيما**" أداة استثناء وما بعدها منصوب، فحسب رأيه أن ما بعد صيغة "لاسيما" يكون إما مجرورا أو منصوبا أو مرفوعا، وينتهي على القول أن صيغة "لاسيما" لا تفيد شيئا في صحة النطق فلما المبالغة في إعرابها؟ وعليه يجب إلغاء إعراب صيغة "لاسيما".

ج/ إلغاء إعراب بعض أدوات الاستثناء:

كما يرى أيضا أن النحاة تكلفوا في إعراب بعض أدوات الاستثناء ما عدا" إلا" وهي: " **ما خلا، ماعدا، حاشا، غير، سوى**" في مثل: **حضر الطلاب ما خلا حسينا**، فالنحاة يقومون بإعراب ما خلا. **ما:** مصدرية، **خلا** : فعل ماضي فاعله مستتر وجوبا تقديره هو يعود على البعض المفهوم من الكلام. **حسينا:** مفعول به، وما المصدرية وما بعدها في تأويل مصدر منصوب، واختلفوا في إعرابه على أنه هو حال أو ظرف أو الأرجح عندهم أنه حال، وهو رأي السيرافي، والواضح من هذا الإعراب أنه لم يذكر فيه الاستثناء، وكأن الأجدر أن يقال "ما خلا" أداة استثناء وما بعدها مستثنى منصوب، وهذا الإعراب يشمل أيضا أختها **خلا** سواء نقد منها "ما" أو لم تتقدمها في مثل: **جاء القوم خلا خالدا**، "غير" فيرى النحاة أنها أداة للاستثناء في مثل: "**جاء القوم غير زيد**" بالنصب وبالرفع، وكما أكدوا أن إعرابها نفس إعراب "إلا" كما في الآية السابقة، وهي: جاء القوم إلا زيدا، "ما جاء أحد إلا زيدا، أو إلا زيد" بالنصب على الاستثناء أو الرفع على البدلية بعد النفي [1]، هو إعراب فيه نوعين من

[1] ينظر، المرجع السابق، ص27-28

التعقيد، والأيسر أن نأخذ برأي أبي علي الفارسي في أن "غير" ليست هي المستثنى وإنما هي الوسيلة إليه، ولا يجوز إعرابها مستثنى منصوبا، وإنما هي حال في مثال: **جاء القوم غير زيد**، أما غير المرفوعة في الصيغة المنفية السابقة فتعرب نعتا في مثل: ما جاء أحد القوم غير زيد، كذلك إذ جاءت مجرورة كما في الآية " صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم" سورة الفاتحة، الآية(6)، بكسر راء" غير "صفة أو نعتا للذين، وبفتح راء "غير" الأقرب حال وليس استثناء وينطبق هذا الحكم أيضا على صيغة "سوى" وكما اتجه شوقي ضيف إلى إخراج صيغة "غير" "سوى" من باب الاستثناء وأخذ برأي لجنة المعارف على أنهما قصر وتخصيص وليس استثناء[1].

د/ إلغاء إعراب كم الاستفهامية والخبرية وبعض أدوات الشرط:

وكما قام شوقي ضيف بحذف كم الاستفهامية والخبرية وبعض أدوات الشرط وعلل ذلك بأن هذه الكلمات لا تفيد شيئا في صحة النطق، إذ تعرب كم مبتدأ في مثل: كم طالبا نجح؟، ومفعول به في مثل: كم زهرة قطفتها؟، ومفعول مطلق في مثل: كم جلسة جلست؟، وظرفا في مثل: كم يوم حظرت؟، ومجرورة في مثل: بكم بلدة مررت ؟، وبنفس النظام مع كم الخبرية في مثل: كم طالب جاء، كم كتاب قرأت، كم تهديدا هددت، كم يوما صمت، وذكر شوقي ضيف أن النحاة تكلفوا في إعراب كم الاستفهامية والخبرية وقرر حذفهما من الكتب النحوية، وأشار إلى أن الطالب عليه الاكتفاء ببيان أنها استفهامية أو خبرية" كم"، والتمييز بعد الأول يكون منصوبا عادة بعد الثاني يكون مجرورا[2].

وكما قرر إلغاء بعض أدوات الشرط " من، ما، مهما، أي، أين، أنى حيثما متى ، إذا كيفما" فالنحاة يعربون "من" في مثل: من يزرني أكرمه مبتدأ ويختلفون في الخبر، هل فعل الشرط أم جواب الشرط أو هما معا، وكما ذكر أن الإعراب" ما الشرطية" يختلف إعرابها

[1] ينظر، تجديد النحو، شوقي ضيف، ص 28-29، وينظر، تيسيرات لغوية، شوقي ضيف، دار المعارف، كورنيش النيل-القاهرة، د ط، د ت، ص 124-125

[2] ينظر، المرجع نفسه، ص29

باختلاف مواقعها فهي مفعول به في مثل: قَالَ تَعَالَىٰ:﴿وَمَا تَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرٖ يَعۡلَمۡهُ ٱللَّهُۗ ١٩٧﴾ سورة البقرة الآية(197). ومصدرية زمنية في مثل: قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ فَمَا ٱسۡتَقَٰمُواْ لَكُمۡ فَٱسۡتَقِيمُواْ لَهُمۡۚ ٧﴾ سورة التوبة، الآية(7). أي استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم، وكذلك في" مهما" إما مطلق أو مفعول به في مثل: " مهما تفعل افعل" كما تعرب مفعولا به أو مفعولا مطلقا بما أي فعل تفعل، وكذلك أي تعرب بحسب ما تضاف إليه وهي مفعول به في مثل: "أيّ كتاب تدرس أدرس" مفعولا مطلق في مثل: أي عمل تعمل أعمل، وظرف زمان في مثل: أي يوما تذهب أذهب، ومثل ذلك " حيثما- أنّ- متى-أين- كيفما " قبل على الحالية أو الظرفية، ويختم شوقي ضيف هذا الأساس مبينا فيه كيف تعلمنا وحفظنا أن إعراب **إذ:** ظرف لما يستقبل من الزمان خافض للشرط منصوب بجوابه، أي أن عامل النصب هو الجواب، أو الفعل الثاني، أو هي مضافة للفعل الأول فعل الشرط، ويذكر أنه هناك القليل من كان يعي هذا الإعراب ويفهمه، لأنه معقد ولا يفيد شيئا في صحة النطق، وهذا الأمر يشمل أسماء الشرط السابقة فلا توجد ضرورة لإعرابها[21].

ويتعجب **الدكتور ممدوح عبد الرحمان الرمالي من صنيع شوقي ضيف، بإلغائه إعراب** أن كأن المخففتين ولاسيما، وكم الخبرية والاستفهامية وأدوات الاستثناء، ومن وجهة نظره أن هذه الأدوات لا ترد ومعمولها في الكلام وحسب، بل ترد ضمن تراكيب وسياقات ذات دلالة، والإعراب هو المؤشر الوحيد لتحديد وظيفتها النحوية والدلالية، وهي في أغلب الأحوال عوامل مؤثرة على ما يليها من وحدات الكلام، والأهم من ذلك أن هذه الأدوات ترد بصورة متكررة بأغلب تراكيب النص القرآني، وفي حالة إلغاء إعرابها فإن كل من وظيفتها النحوية والدلالية تنعدم، فتصبح بذلك لغوا، ونعود بالله أن يكون في

[1] ينظر، المرجع السابق، ص29-30، وينظر، الإعراب الميسر، محمد علي أبو العباس ص125، 136

القرآن مثل ذلك، وكما نعود بالله أن يكون في لغة العربية مثل ذلك، لأن اللغة العربية دقيقة[1]

المبحث الرابع: الأساس الرابع: وضع ضوابط وتعريفات دقيقة

يؤكد شوقي ضيف أن بعض أبواب النحو، عانت من الاضطراب والغموض والإبهام خاصة في تعريفها انطلاقا من هذا المبدأ، وضع تعريفات وضوابط دقيقة لبعض أبواب النحو، ويهدف من خلال وضعه لتعريفات جديدة، مساعدة الناشئة على تصور هذه الأبواب تصورا دقيقا، ولتقريب هذه التعريفات من ذهن الناشئة، ويشمل هذا الأساس على ثلاثة أبواب: **المفعول المطلق**، المفعول معه، الحال.[2]

- **المفعول المطلق:**

ينطلق شوقي ضيف من باب المفعول المطلق، ويقر أن هذا الباب من الأبواب التي لم تحظ بتعريف سديد، ويختار من هذه التعريفات المعقدة، تعريف ابن هشام* لهذا الباب من خلال كتابه" أوضح المسالك" إذ يقول: " هو اسم يؤكد عامله ويبين نوعه أو عدده وليس خبرا، ولا حالا " ويذكر شوقي ضيف أن جمع الخبر والحال معه في هذا التعريف يؤكد أن دلالته كانت مضطربة، في ذهن بعض النحاة لأن لكل من الخبر والحال دلالة تخالف دلالة المفعول المطلق مخالفة جوهرية، وبعد ذلك نطرق لصيغ المفعول المطلق كما هو معروف عند النحاة، فقد يكون مؤكدا لعامله إذا كان مصدرا من نفس بنيته في مثل: **قرأت قراءة**، وقد يكون مبنيا لنوعه في مثل: **قرأت قراءة المتقن**، وقد يكون مبنيا للعدد في مثل: **قرأت قراءتين**، ويحمل النحاة تفصيلهم في ما ينوب عنه مرادفه في مثل: **قام وقوفا**، وصفته في مثل: **قرأ كثيرا**، وينوب عنه اسم إشارة السابق للمصدر في مثل: **وصاه تلك الوصية، فهمه ذلك الفهم**

[1] العربية والوظائف النحوية، دراسة في اتساع النظام والأسلوب، ممدوح عبد الرحمان الرمالي، دار المعارف الجامعية، د ط، 1996م،ص60-61.

[2] ينظر، تجديد النحو، شوقي ضيف، ص 30، ينظر، ومظاهر التجديد النحوي، ياسين أبو الهيجاء،ص283

*ابن هشام الانصاري (ت761هـ) هو من أئمة النحو العربي فاق أقرانه شهرة وأعيا من أتى بعده.

فتلك وذلك مفعولان مطلقان، والمصدر بعدهما بدل منهما، وينوب عنه ضمير في مثل: **سجد أربع سجدات**، فأربع مفعول مطلق وتنوب عنه آلية في مثل: **ضربه عصا**، وينوب عنه كل وبعض حين يضافان على مصدر في مثل: **أفاد من علىّ كلّ الفائدة، أفاد منه بعض الفائدة**، ويقف شوقي ضيف معترضا على هذه الصيغ والصور التي تنوب[1] عن المفعول المطلق، فهي لا تدخل ضمن التعريف الذي وضعه ابن هشام للمفعول المطلق ويقترح شوقي ضيف تعريفا للمفعول المطلق أدق وأوضح* من تعريف ابن هشام اذا يقول: " **المفعول المطلق اسم منصوب يؤكد عامله أو يصفه أو يبينه ضربا من التبين**"، وتدخل في الكلمة: يبينه ضربا من التبين جميع الصيغ التي تنوب عن المفعول المطلق، إذ يبينه مرادفه، وما يشير إليه وعدده وآلته، وأيضا كل وبعض المعبرتان عن جميعه أو شطر منه[2]

غير أننا نجد أن التعريف الذي قدمه شوقي ضيف للمفعول المطلق يكتنفه نوع من الغموض والتعقيد وفي هذه السياق يقول محمد عيد معلقا على صنيع شوقي ضيف " ويحار المرء في تفسير عبارة " ويبينه ضربا من التبين" أي انضباط في هذه العبارة الفضفاضة التي جاءت في كلام صاحب التجديد.[3]

ويمكننا أن نتوقف عند نقطة بالغة الأهمية، وهي أن شوقي ضيف من خلال التعريف الذي قدمه للمفعول المطلق قد خالف الأسس التي قام عليها تصنيفه الجديد للنحو، فهو من جهة يثور على نظرية العامل، ويدعو إلى الاستغناء عنها، تأثرا بدعوة ابن مضاء، ومن جهة أخرى نجده يعترف ضمنيا بهذه النظرية في هذا التعريف وذلك حين أقر أن المفعول

[1] المرجع السابق، ص30-31 (بتصرف)

*يقصد به شوقي ضيف أيسر وأسهل للناشئة.

[2] تجديد النحو، شوقي ضيف، ص32

[3] قضايا معاصرة، محمد عيد، ص27

المطلق يؤكد عامله، وهذا الأمر يؤدي إلى خلخلة واضطراب في المنهج الذي وضعه لتجديد النحو[1]

- **المفعول المطلق:**

يعترض شوقي ضيف على تعريف المفعول معه الذي وضعه النحاة، وفي ظل هذا الأمر نجده يعترض على تعريف ابن هشام للمفعول معه ويصفه أنه تعريف يكتنفه التعقيد والغموض، ومن ثم يذكر تعريف ابن هشام للمفعول معه إذ يقول: " **هو اسم فضله تال لواو بمعنى" مع " تالية لجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه"** ، ويذكر شوقي ضيف بعد ذلك خمس حالات اسم بعد الواو التي أقرها النحاة وابن هشام وهي: أولا وجوب العطف في مثل: **اشترك زيد وعمر**و وثانيا رجحان العطف في مثل: **جاء محمد وعمرو** وثالثا جواب المفعول معه، في مثل: **سرت والجامعة** ورابعا رجحان أن يكون بعد الواو مفعول معه، في مثل: **قمت وزيدا** ويذكر أن هذا المثال افترضه النحاة لأنهم يقولون أنه لا يصح العطف على الضمير المتصل المرفوع **بدون** ضمير فاصل وهذا يتضح جليا في الآية التالية: قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٣٥﴾ ﴾ **سورة البقرة الآية(35)** ويؤكد حسب وجهة نظره أن المثال الذي أتى به النحاة مرفوض بحكم الاستعمال القرآني وقواعدهم النحوية لأن العطف، على الضمير المتصل يستلزم ضميرا منفصلا: وامتناع أن يكون مفعولا معه أو معطوفا في مثل: **شربت ماء وطعاما**، ويذكر أن النحاة يقدرون كلمة طعاما فعلا محذوفا في مثل: أكلت وهي مفعول، ويشير أن الواو ليست عاطفة لكلمة " طعاما" على ما ولا هي واو المفعول معه التي بمعنى مع[2]، فشوقي ضيف يوجه نقدا عنيفا لابن هشام ونحاة لتعريف للمفعول معه وتفريعات الأبواب الكثيرة عند النحاة، ويذكر أن حالة واحدة من الحالات التي ذكرها النحاة، ينطبق عليها هذا الباب وهي حالة الوجوب في أن يكون ما بعدها مفعولا معه في مثل:

[1] جهود شوقي ضيف التجديدية في النحو العربي، دراسة في الأسس، إعداد: خليل حميش، إشراف صالح بلعيد، مذكرة لنيل شهادة الماستر في اللغة العربية، قسم اللغة العربي، 1435هـ، 2014م جامعة محمد خيضر –بسكرة ،ص51، (بتصرف)

[2] ينظر، تجديد النحو، شوقي ضيف، ص 32

سرتُ والجامعة، استيقظت وطلوع الشمس، ويقوم بتوضيح أن ما بعدها في المثالين لا يمكن ان يقع عليه الفعل السابق للواو، فلا الجامعة يمكن أن تسير ولا الشمس يمكن أن تستيقظ، والواو حينئذ كأنها تحل محل ظرف زمان أو مكان[1]، ويؤكد أن ما دفع النحاة إلى أن يأتوا بالأمثلة الأربعة مع المفعول معه أنهم قالوا: **انه اسم يتلوا واوا بمعنى مع**، فجميع الأحوال التي جاءوا بها التي يمكن أن تكون فيها الواو بمعنى مع، لمجرد الوهم والافتراض، وكما نجده يلقي اللوم على النحاة أنهم لم يعرفوا المفعول معه تعريفا سديدا، فلو عرفوه كما ينبغي لما حدث هذا الاضطراب، ويقترح تعريفا جديدا، للمفعول معه إذ يقول" **هو اسم منصوب تال لواو غير عاطفة بمعنى** "**مع**" ونجده يمتدح تعريفه للمفعول معه ويصفه بأنه تعريف دقيق وأوضح من تعريف النحاة، وأقرب إلى نفوس الناشئة ولا يعتبره خلطا.[2]

والملاحظ من خلال تعريف شوقي ضيف للمفعول معه، أنه حاول قدر المستطاع وضع ضابط لمعنى المفعول معه هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد التعريف لم يستوف كل الشروط التي حددها النحاة في المفعول معه، ومن هذه الشروط أن يكون فضلة وليس عمدة، وأن يكون جملة وهذه الشروط لا نجدها في تعريفه هذه الملاحظة الأولى، أما الملاحظة الثانية أن شوقي ضيف نجده يخالف المنهج المتبع لتجديد النحو، حيث يؤول واو المعية دائما بظرفي الزمان والمكان، فهو يرى أن تقدير الكلام في قولنا: سرت والجامعة هو سرت أمام الجامعة، فإصراره على عدم التأويل والتقدير في الكلام إلا أننا نجره بتقدير وهذا يخالف المنهج التجديدي في كتابه[3]

– **الحال:** يعترض شوقي ضيف على التعريف الذي قدمه ابن هشام للحال، ويصفه بأنه يسيطر عليه الغموض والإبهام، ويذكر تعريف الحال عند ابن هشام إذ يقول "**هو وصف فضله مذكور لبيان الهيئة**"، ويشرح شوقي ضيف تعريف ابن هشام حيث يقول " الحال اسم ليس مفعولا مطلقا ولا خبرا ولا تمييزا ولا نعتا" ويعلق على هذا التعريف ويصفه بأنه مبهم ولا

[1] ينظر، مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية، ياسين أبو الهيجاء،ص285

[2] ينظر، تجديد النحو، شوقي ضيف،ص33

[3] ينظر، جهود شوقي ضيف التجديدية في النحو العربي، دراسة في الأسس، خليل حميش،ص93

يوضح ماهية الحال ولا حقيقته وهذا يرجع على[1] الطالب بتشتت ذهنه وهذا يؤدي إلى عدم الاستيعاب، وكما نجده يشير إلى معنى الظرفية في الحال الذي لم يتنبه إليه غير سيبويه والمبرد، فإذا قلت: جاء زيد مبتسما، كان الابتسام صفة لزيد في وقت معين، وهو وقت المجيء أو وقت الفعل فبالتالي فهو صفة مقيدة بزمان معين، وشوقي ضيف يقترح تعريفا جديدا للحال إذ يقول: " **الحال هو صفة لصاحبها نكرة مؤقتة منصوبة** " وانطلاقا من هذا التعريف نراه يخرج الخبر المرفوع، والنعت فهو صفة لازمة، ولا علاقة بين الحال في هذه الصورة والمفعول المطلق، ولا بينه وبين التمييز وكما نراه يؤكد أن الحال صفة مؤقتة.[2]

وكتعليق على ما سبق ذكره، نجد أن الدكتور عباس حسن يقف معترضا على التعريف الذي اقترحه شوقي ضيف للحال، ويؤكد أن الحال قد تكون دائمة، ونضرب مثالا على ذلك ما يتعلق بالذات الإلهية مثل: **دعوت الله سميعا وسألته كريما**، (فسميعا وكريما) حال غير متغيرة دائمة، فبالتالي تعريف شوقي ضيف للحال من شأنه أن يضلل الدرس فمن الحال ما لا يكون مؤقتا وهو الحال الدائمة، كما يعترض علي النجدي على هذا التعريف ويرى بأن شوقي ضيف لم يبين وظيفة الحال على قرار ابن هشام الذي نجده يذكر وظيفة الحال لبيان الهيئة.[3]

وفي موجة هذه الاعتراضات الموجهة لشوقي ضيف نجد أيضا محمد عيد يعترض على هذا التعريف ولكن من وجهة مصطلحية، فيؤكد أن شوقي ضيف لم ينتبه للفرق الموجود بين المصطلحين " الصفة والموصوف" فالصفة مصطلحات نحوية وهي ترادف النعت، أما الوصف فهو من المصطلحات الصرفية ونعني به ما يدل على ذات وصفة لها من الأسماء وذلك (اسم الفاعل، والمفعول والصفة المشتبهة والتفضيل والمبالغة)

[1] ينظر، تجديد النحو، شوقي ضيف، ص 33

[2] ينظر، المرجع نفسه، ص33-34

[3] ينظر، مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية، ياسين أبو الهيجاء، ص 289

ويمكننا القول أن النحاة استعملوا الوصف فهم أدق وأضبط من شوقي ضيف الذي استعمل الصفة، فالحال يكون من هذه الأسماء " الوصف" والحال غير النعت[1]

المبحث الخامس: الأساس الخامس: حذف زوائد كثيرة

اعتمد شوقي ضيف في هذا الأساس على حذف زوائد كثيرة من شأنها أن تعقد الأبواب النحوية والصرفية، وتجعله عسيرا غير قابل للفهم ونجده يقوم بحذف كثير من المسائل النحوية والصرفية من هذه الأبواب.

مسائل صرفية:

قام شوقي بحذف العديد من المسائل الصرفية التي تندرج تحت أبوابه، فحذف مباحث تقسيمات الاسم وأبنيته، وشروط اشتقاق اسم التفضيل وفعل التعجب، ويذكر أنه قام بعرض أمثلتها في باب التمييز وأشار إلى أن ذكر صيغتها تكفي دون التطرق للشروط التي ذكرها النحاة، وكما حذف قواعد في اسم الآلة، ويؤكد أن مداره السماع ويكفي ذكر مجموعة من صور أمثلة، وكما حذف من باب التصغير شروط صيغة وقواعده ويشير أنهما يشكلان صعوبة للناشئة، من حيث إدراكها واستيعابها فضلا على أن أمثلتها لا يوجد استعمال لها في وقتنا الحاضر مثل: **تصغير سنة على سنيّة أو سنيهة** وغيرها من الأمثلة، ويذكر أن فعل التعجب يصغرونه، فيقولون مثلا: "ما **أحيى القصيدة**"، وحتى اسم الإشارة في مثل: **ذيالك وهؤلاء يصغر** فيقال **هاؤليائك**، ويذكر شوقي ضيف أن هذه المسائل لم يتطرق إليها في كتابة لأنها لا تجري على الألسنة، واكتفى بأمثلة كثيرة من العربية توضح التصغير توضيحا تاما[2]، وكما ذكر أن صيغة النسب وأنه يتكون بإلحاق ياء مشددة في آخر الاسم وحذفت قواعده المعقدة الكثيرة التي أسهب فيها النحاة، إذ ينسبون إلى مثل: **نام: ناميّ ونامي** وغيرها من الأمثلة، ويشير أن هذه الأمثلة لها شروط وقواعد قام بحذفها لأنها ملئت كتب

[1] ينظر، قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية. محمد عيد، ص27

[2] ينظر، تجديد النحو، شوقي ضيف: ص34-35

النحو دون الحاجة لها ولا توجد فائدة في صحة تعبير مستخدم أو نطق مستعمل، ويذكر أنه اكتفى بذكر الأمثلة المستعملة التي توضح النسب توضيحا تاما.

مسائل نحوية:

وفي سلسلة هذا الحذف قام شوقي ضيف بحذف العديد من المسائل النحوية من أبوابه هي كالتالي:

- **التقديم والتأخير في المبتدأ والخبر:**

حذف شوقي ضيف من باب المبتدأ، أو الخبر العديد من حالات التقديم والتأخير وهي الأحوال التي يتحتم فيها تقديم المبتدأ على الخبر، والتي يتحتم فيها تقديم الخبر على المبتدأ وأشار إلى أنه عرض أمثلتهما في باب التقديم والتأخير، وكما حذف كذلك أحوال حذف المبتدأ والخبر، وذكر أمثلتهما في باب الذكر والحذف ونجده أهمل الحالات الأخرى في التقديم والتأخير للمبتدأ و الخبر.

وفي ظل حذف هذه الزوائد، قام بحذف أن المخففة من أنّ الثقيلة، وكذلك كأن المخففة من الثقيلة، ولكن المخففة، ونود أن نشير أن هذه المباحث سبق وتطرقنا لها في الأساس الثالث.

- **حذف إعمال ليت- دون أخواتها- مع ما الكافة:**

يؤكد شوقي ضيف على ضرورة حذف إعمال ليت دون أخواتها مع ما الكافة، ويذكر أن النحاة أكدوا جواز إهمال ليت مثل أخواتها، وإعمالها لمجيئها في شاهد واحد، الذي يتضمن روايتين، الأولى روى فيها إعمال ليت لمجيئها عاملة في شاهد والثانية لنفس الشاهد

بضرورة إهمال ليت وكفها عن العمل. وفي هذا يقول شوقي ضيف "وحرى أن نأخذ بالرواية الثانية حتى نطرد قاعدة كفّ ما لا، إن واخواتها عن العمل دون استثناء لليت بسبب شاهد واحد، روى تارة بإهمالها، وتارة بإهمالها وكفها عن العمل فيه".[1]

ونجد أن الرأي الذي استقر عليه شوقي ضيف قد يكون مناسبا للمراحل الأولى من التعلم، وهذا حتى تطرد القاعدة في ذهن التلاميذ، أما أن تتخلى عن إعمالها كلية فهذا الأمر فيه نظر لأن " **ليت** " تحتل موقعا خاصا عند النحاة فتبقى دائما مختصة بالدخول على الأسماء حتى لو اتصلت بها "**ما**" **الكافة**.[2]

حذف شوقي من الكتاب ما يقوله، النحاة من أنه يجوز أن يعطف على إنّ واسمها بالرفع في مثل: **إنّ زيدًا مسافرُ وعمرو**، فهما يحلان مل المبتدأ. وفي رأي بعض النحاة يعربون " أنّ عمرو" مبتدأ خبره محذوف يدل عليه السياق.

وقد ذكر الرأيين عن الآية 56 من سورة الأحزاب قَالَتَعَالَى:﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيۡهِ وَسَلِّمُواْ تَسۡلِيمًا ٥٦﴾ في قراءة من رفع(وملائكته)، فعلى الرأي الثاني: خبر إن محذوف والتقدير" إنّ الله وملائكته يصلّون".

وبالمثل فيما يقوله النحاة في نعت اسم إنّ وتوكيده، والبدل منه، أن يجوز في ذلك كله الرفع والنصب، وفي رأي الدكتور شوقي ضيف منع الرفع والاكتفاء بالنصب للتيسير وجريانا مع ظاهرة الأسلوب، وحذف هذا من الكتاب حتّى لا يحدث تشويشا في قاعدة نصب إنّ وتابعه.

أمّا عن لا النافية للجنس، فقال النحاة: إذ تلا اسمها المبني تابع: نعت أو توكيد أو عطف أو بدل، فيجب أن ينصب أو يرفع. فنقول مثلا " **لا طالبا مجتهدا أو مجتهد في الفصل**". فيجوز بناؤه على الفتح مع النعت خاصة مثل منعوته، وهو اسم لا النافية للجنس.

[1] ينظر، المرجع السابق ، ص35-36

[2] جهود شوقي ضيف التجديدية في النحو العربي، دراسة في الأسس إعداد: خليل إحميش، إشراف: صلاح بلعيد ص98

مثل: **لا طالب مجتهد في الفصل**. وفي رأيه الاكتفاء في النعت بحالة النصب: وكذلك مع بقية التوابع جريانا مع ظاهرة اللفظ دون عنت، وهذا ما جعله يحذف هذا اللغز من الكتاب كالألغاز التي سبق ذكرها، وحذف لغزا ثانيا هو إعراب " لا حول ولا قوّة إلاّ بالله" فقد أجازها النحاة في إعرابها خمسة أوجه: وجهين خاصين بالاسم الأول. وهما: البناء على الفتح باعتبار أن لا نافية للجنس، والرفع باعتبار مهملة نافية فحسب. وفي الوجه الأول وهو البناء يجوز في اسم لا الثانية مهملة ملغاة للجنس، ويجوز فيه الرفع عطفا على اسم لا الأولى المرفوع باعتبار لا الثانية مهملة ملغاة، فالاسمان مبنيان على الفتح في اللغة اليومية وعلى لسان العامة وضح فساد، لأوجه الأربعة، المغايرة، وأنه ينبغي أن لا يذكر مع العبارة إلا وجه بناء الاسمين على أن لا الأولى والثانية جمعيها نافيتان للجنس، لذلك حذف هذا اللغز من الكتاب،[1] وحذف أيضا لغز لاسيما لأن بعدها يجوز فيه الرفع والنّصب والجرّ. أمّا عن قسم المنصوبات:

- وفي سلسلة هذا الحذف قام بحذف المفعول له معه بحالاته الأربعة وأبقى له حالة واحدة كما سبق ذكره في الأساس الرابع.

وحذفه أيضا تابع المنادى وهو أشبه بلغز كبير، وذلك أنّه: إذا كان مفردا نعتا أو توكيدا جاز فيه الضم مراعاة للفظ والنصب مراعاة للمحل. فنقول مثلا: **يا عليُّ الظريف**، ضمًّا ونصبا، إذا كان بدلا أو معطوفا لم يجر فيه إلاَّ الضمّ، مثل: " **يا أبا حسن عليُّ** " و" **يازيدُ وعمرو**" وإذا كان التابع غير مفرد نصب إلا إذا كان مشتقا، مثل: يا **عليُّ أخا عبد الله**، أما مثل: " **يا محمّد الكريم الخلق**" فيجوز فيه الرفع والنصب، أما إذا كان المنادى غير مفرد نصبه تابعه، مثل: " **يا أبا عبد الرحمان الظريف**" بالنصب، وكل هذه الأمثلة من افتراضات النحاة، وقد قرأ أبو عمرو بن العلاء أحد القراء السبعة كلمة " والطير" بالرفع، في قوله تعالى ﴿ وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَا دَاوُۥدَ مِنَّا فَضۡلٗاۖ يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيۡرَۖ وَأَلَنَّا لَهُ ٱلۡحَدِيدَ ١٠ ﴾ سورة

[1] ينظر، تجديد النحو، شوقي ضيف، ص 36-37

سبأ الآية(10)، ويعني ذلك أنه لا حاجة لدارس، النحو تدعوه إلى معرفة لغز تابع المنادى، وخفف الكتاب من الشروط، كشروط إذن وحتى الناصبين للمضارع.

وحذف في القسم الأخير من الكتاب عمل المصدر منكرا ومعرفا بالألف واللام، في مثل: **تلاوة القرآن نافعة، زيد مجيد التلاوة والقرآن**، فلفظة القرآن في المثال الأول مفعول به لتلاوة وهي منكرة، أما عن المثال الثاني به للتلاوة وهي معرفة بالألف واللام.

وحذف من الكتاب أيضا ما قاله النحاة من أن المصدر قد يضاف إلى مفعوله ويليه فاعله، إذ يقال في تصورهم: " قراءة الكتاب زيد حسنة " وهي صفة غاية في الشذوذ، ولذلك حذف هذه الصيغة من عمل المصدر.

وحذف من الكتاب ما افترضه النحاة من جواز النصب والجر في نعت المضاف إلى المصدر، إذ كان في المعنى مفعول به مثل: إنصاف المظلوم البائس واجب. فلسفة إنصاف مضافة إلى المظلوم من إضافة المصدر إلى مفعول، والبائس نعت للمظلوم باعتبار معناه. وبالمثل حذف الصيغة التي افترضها النحاة لاسم الفاعل بعد النفي والاستفهام إذ عاملوه كأنه فعل يلزم إفراده مع فاعله، الظاهر في مثل: **مسافرا إخوتك**.[1]

" **ما مستجيب السامعون لفكرتك** "وهم يعربون " مسافر" مبتدأ مرفوع في المثال الأول وإخوتك فاعل سدّ مسدّ الخبر، ويطبقون هذه القاعدة على اسم المفعول في مثل: **أمحمود إخوة زيد، ما محمود إخوة زيد**، فإخوة نائب فاعل سد مسد خبر محمود في المثالين. فحذفها نهائيا إذ هي صيغ لا تستقيم مع قاعدة المطابقة في المبتدأ او الخبر.

وحذف كذلك ما ذكره النحاة في نعت المضاف لاسم الفاعل، في مثل: " **زيد كاتب المقالة النقدية**"، فلفظة كاتب مضافة إلى المقالة من إضافة اسم الفاعل الى مفعوله، والنقدية نعت للمقالة مجرور مثلها، وأجاز فيها النحاة النصب لأنها مفعول به معنى، ومثله جواز الجر والرفع في نعت المضاف إلى اسم المفعول، في مثل: "**زيد مهموم النفس**

[1] ينظر، المرجع السابق 37- 39

اللطيفة" فقد أجاز النحاة الجرّ في كلمة اللطيفة وهو ما يجري مع ظاهرة التعبير، وأجازوا الرفع لان النفس المضافة إلى المهموم نائب فاعل مرفوع في المعنى. وهو إعراب لا تدعو إليه ضرورة ولا تجرى مع الظاهرة التعبير، ولذلك حذف أيضا من الكتاب.[1]

المبحث السادس: الأساس السادس: إضافات متنوعة

قام شوقي ضيف بإضافة هذا الأساس إلى جانب الأساس الخامس، وذكر أن هذا الأساس يقوم على إدخال إضافات كثيرة، ومتنوعة من القواعد النحوية التي تساعد على توضيح الصياغة العربية في أنفس دارسي النحو، حيث شملت هذه الإضافات ستة أقسام وهي:

- **القسم الأول: إضافة مبحث في نطق الكلمة:**

قام شوقي ضيف بإدخال مبحث في نطق الكلمة، ودقة تلفظها بحروفها ويذكر أنه اقتبسها من علم التجريد، ويشير إلى أن النحاة لم يضيفوا هذا العلم لكتبهم النحوية لأنها كانت تدرس للناشئة تزامنا مع حفظهم للقرآن الكريم، وبعدها ينطلقون لتعلم النحو فاستغنوا عن هذا العلم، وأما في وقتنا الحضر فيرى شوقي ضيف أن الإتيان بهذا العلم من شأنه أن يعين على النطق الصحيح لكلام العربية، ومن ثم نجده يعرض الكلمة وأقسامها كما هو معروف عند النحاة، وبعدها يذكر مخارج الحروف التي أوضحها أصحاب علم التجويد، وألح على ضرورة تعلم هذا العلم لأن شباب هذا الوقت، يتكلمون بطريقة مبهمة وغير واضحة، وهذا راجع لعدم استقرار الحروف في مخارجها، والسبب الرئيسي لهذا الأمر إهمالنا لعلم التجويد، الذي يعود علينا بفوائد جمة خاصة في نطق الكلمة، والوقوف على صفاتها وحروفها وحركاتها، وعلى اللين فيها والشدة، والتنوين والمد وألف القطع والوصل، والإدغام

[1] ينظر، لمرجع السابق، ص 39-41

لبعض حروف الإبدال، وأل الشمسية والقمرية ويشير إلى أنه يجب أن يأخذ كل حرف وقته لنطق الكلمة[1]

وكتعليق على ما سبق ذكره، فهو محق فيما ذهب إليه وهذا يعتبر من محاسن مشروعه التجديدي، وفي هذا السياق يقول الدكتور أمين عبد الله سالم في تعليقه لما قام به شوقي ضيف حيث يقول: "لا وخيرا فعل الرجل، وهو مسعى يحمد له، فالمنهج اللغوي يقتضي على الدارس أن نبدأ بدراسة الأصوات، إذ هي أساس البناء يعقبه دراسة البناء العام، تلك التي تعتمد على الظواهر اللغوية، فكثير منها يرجع إلى قوانين صوتية، وبهذا يتضح السبيل إلى دراسة النحو بمعناه الخاص".[2]

ومن هنا نرى نحن الدارسين أن شوقي ضيف قد تكللت إضافته لهذا المبحث بالنجاح، لأنه سعى لتصحيح النطق، بالكلمات لكي لا يظهر اختلال خاصة أثناء النطق، وهذا ما يؤدي إلى إيضاح معاني الكلمات المصاحبة للنطق.

وكما نجد أنه في القسم الأول قام بإضافة جداول في تصريف الفعل مع ضمائر الرفع المتصلة، ونجده يعتمد التصنيف:

- جدول تصريف الفعل السالم.
- جدول تصريف الفعل المضعف.
- جدول تصريف الفعل المنال.
- جدول تصريف الفعل الأجوف.
- جدول تصريف الفعل الناقص.
- جدول تصريف الفعل المضارع، والأمر مع نون التوكيد.

[1] ينظر، تجديد النحو، شوقي ضيف ص 41- 42

[2] ينظر، جهود شوقي التجديدية في النحو العربي، دراسة في الأسس، خليل إحميش ، ص 103

- كما نجد شوقي ضيف مع كل جدول يقدم العديد من الملاحظات التي من شأنها أن تفيد الناشئة لاستيعاب هذه الجداول التصريفية.[1]

ونرى نحن الباحثين أن شوقي ضيف كان على صواب، عندما أضاف هذه الجداول التصريفية بشكل ملخص، ومفهوم حتى يتسنى للناشئة إدراك وفهم أكبر قدر ممكن من هذه الجداول، وبالتالي هذه الإضافة جاءت على شكل اختصارات صرفية لأبواب صرفية أسرف فيها النحاة.

وفي سياق الحديث عن الإضافات في القسم الأول، قام بإضافة أنواع الحروف ومعانيها، منها حروف الجر، وقد تكون حرفا هجائيا واحدا في مثل: " الكاف ، اللام، الباء، التاء، الواو"، والثلاثة الأخيرة تستخدم في القسم، في مثل " **بالله، تالله، والله**" وقد تكون حرفين هجائيين، مثل:" **من، في، عن** " وقد تكون ثلاثة حروف، في مثل: " **إلى، على، رُبَّ**"، وذكر أيضا حروفا أخرى منها: حروف العطف والنفي، والشرط والتحضيض والنداء، والنصب المضارع مع بيان معانيها"[2]

القسم الثاني: تقسيمات الاسم

يذكر شوقي ضيف في خضم الحديث عن تقسيمات الاسم، بسط القول في تاء التأنيث ودلالته المتنوعة، ومن ذلك بيان أن نون المثنى وجمع المذكر السالم بدل من التنوين في المفرد، ولذلك يحذفان مثله عند الإضافة. بخلاف نون المضارع في مثل:" **يقومان، يقومون**"، فإنها علامة إعراب المضارع وليست بدلا من تنوين، ولذلك نحذف حين ينصب المضارع أو يجزم في مثل: "**لن يقوما، لم يقوموا**" وكما أضاف في هذا القسم الحديث عن الجمع، كلمة عن اسم الجمع واسم الجنس الجمعي، لتتضح الفروق بينهما وبين الجمع، وفي سياق الحديث عن اسم المعنى قام بتعريف المصدر الصناعي لكثرة دورانه واستعماله في

[1] تجديد النحو، شوقي ضيف، ص 67، 81

[2] المرجع نفسه ، ص 82-83

المصطلحات العلمية، وكما أشار إلى أن اسم الفاعل من الفعل المقصور والمنقوص[1] يجب حذف أخره هو الياء ويخلفها تنوين إلا إذا دخلت عليه الألف واللام فتقول: " **ناه، مستمل**"، " **الناهي، المستملى**" وكما نجده يشير إلى أن اسم المكان إذا كثر فيه الشيء في موضعه، اشتق منه النحاة اسم المكان في مثل: " **مدرسة، مكتبة**" وكما نجده يفصل في نون الوقاية مع الأفعال، والأسماء والحروف ومجيء ياء المتكلم بعدها ساكنة ومفتوحة، وأضاف إلى تقسيمات الاسم تقسيمه إلى مضاف ومضاف إليه. وتابع ومتبوع ويبرر هذه الإضافة ليسهل على الناشئة فهم أن المضاف والمضاف إليه والتابع والمتبوع مفردان، أو في حكم المفرد لا جمل مستقلة.

وأوضح في الأقسام: الثاني والثالث والرابع أن جمع ما لا يعقل في الكون والطبيعة، والأشياء يعامل مع الخبر والنعت والفعل معاملة الكلمة المفردة المؤنثة، فيقال: " **الأشجار مورقة، تلك أشجار مورقة وقد نعمنا بمنظرها، الأشجار أو رقت أو أزهرت**"، وجمع التكسير للذكور والإناث، حين يكون فاعلا يجوز في فعله التذكير والتأنيث فيقال: "**جاء الرجل، جاءت الرجال، جاء الفواطم، جاءت الفواطم**"[2]

- **القسم الخامس: الممنوع من الصرف**

ذكر شوقي ضيف في هذا القسم صيغ الممنوع من الصرف، كما هو معروف عند النحاة وأضاف في الممنوع من الصرف صيغة جمع أخرى، وكذلك صيغتي " **أحاد، موحد**" لمجيئها في القرآن الكريم، مثل قوله تعالى: قَالَ تَعَالَى: ﴿مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ۖ ﴿٣﴾﴾ سورة النساء، الآية (3) واتسع في بيان عمل المصادر والمشتقات العاملة الفعل، ليوضح لدارس النحو الصياغة العربية[3]، وكما أضاف في هذا القسم مبحثا في حروف الزيادة التي قسمها إلى قسمين هما: حروف زائدة جارة وحروف زائدة غير جارة.

---

[1] ينظر، المرجع نفسه، ص 42

[2] ينظر، تجديد النحو شوقي ضيف، 42-43.

[3] ينظر، المرجع السابق، ص 229-231.

حروف زائدة جارة مثل: رُبَّ، الباء من الكاف

حروف زائدة غير جارة مثل: ما إن، أن[1]

وفي القسم السادس: أضاف أبواب ضرورية تمثلت في باب الذكر والحذف لعناصر الجملة، وباب التقديم والتأخير، ويعرض فيه مختلف صور التقديم والتأخير[2] ويذكر أنه وضع هذه الأبواب ليتمكن الناشئة من هضم هذه الأبواب واستيعابها، وكما نجده يضيف بابا لبيان الجملة الأساسية، ويذكر أنها تنقسم إلى جملة اسمية وفعلية كما هو معروف عند النحاة، وكما أشار إلى مختلف الأشكال التي تأتي عليها أنواع الجمل، تنقسم لنوعين: جملة مستقلة وجملة غير مستقلة، فالجملة المستقلة لا تحتاج إلى كلمة تسبقها، ولا إلى جملة تتقدمها وهي قليلة، أما الجملة غير المستقلة لأنها متمة لكملة أو جملة سابقة وهي كثيرة، وكما قام بعرض لمختلف الجمل التي يمكن أن تكون عليها.[3]

وكتعليق على هذا الصنيع نجد أن شوقي ضيف قد خالف النحويين في المصطلح الذي يعبر عن هذين المصطلحين[4]:

- الجمل التي لها محل من الإعراب الجملة المستقلة
- الجمل التي لا محل لها من الإعراب الجملة الخاضعة أو غير مستقلة

والواضح أن شوقي ضيف ابتكر مصطلحات جديدة تسعة لخدمة النحو العربي، وتسهل على الناشئة هضم المادة النحوية، ويكون ذلك انطلاقا من هذه المصطلحات المبسطة، ولكن النحو العربي يعاني من التخمة على الصعيد المصطلحي، فلا توجد ظاهرة نحوية إلا ولها مصطلحات بصرية وكوفية هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد أن مصطلحي الجمل التي لها محل من الإعراب، والجمل التي لا محل لها من الإعراب، هي

[1] ينظر، المرجع نفسه، ص 229، 231

[2] المرجع نفسه ، ص 43

[3] ينظر، المرجع نفسه ، ص 249، 263

[4] جهود شوقي ضيف التجديدية في النحو العربي، دراسة في الأسس، خليل حميش ، ص256.

من المصطلحات القديمة التي نقشت من ماء الذهب في أذهان دارسي ومتعلمي النحو، فضلا على أن هذه المصطلحات الجديدة من شأنها أن تثير بلبلة واضطرابات في أذهان دارسي النحو. [1]

ونجد الدكتور أنيس فريحة يدعوا إلى التخلي عن المصطلحات القديمة، ويجب أن تحل مكانها مصطلحات جديدة، لأن مصطلحات هذا العلم غامضة، ومدرسو هذا العلم يعترفون بذلك، ويرى أن الثقة بين مدلولاتها الأولى وبين ما ترمز إليه في هذا العلم واسعة وتشكل عثرة أمام الطلاب فهم لا يفهمون منها شيئا، فالطلبة يقولون لنا مرارا وتكرارا يا أستاذ مصطلحات النحو تبخرت! تبخرت سريعا، وهذا الأمر راجع لعدم ترسخها في ذهن الطالب لغموضها، فمن الواجب استبدال المصطلحات القديمة بمصطلحات جديدة تيسيرا على طالب النحو[2].

ونحن الباحثين نرى أن ابتكار مصطلحات جديدة في النحو، وتوجيهها للناشئة خاصة في مراحل التعليم الأولى، تكون بشكل مبسط قد يفلح في إنارة ذهن الطالب، ولكن هذه المصطلحات الجديدة عند توجيهها والاضطراب الذهني يصعب عليه فيها بعد استحضار أيٌّ؟ من المصطلحات عند الحاجة إليهما.

[1] ينظر، المرجع السابق، ص 256

[2] ينظر، نظريات في اللغة، أنيس فريحة، ص167-168.

الخاتمـــــــــة

خاتمة

لقد حاولنا من خلال هذه المذكرة أنّ نعرض بالدراسة والتحليل قضية تعد من أهمّ القضايا، التي شغلت بال المشتغلين بالدرس اللغوي العربي في العصر الحديث ونعنى بذلك ما اصطلح على تسميتها بقضية تيسير النّحو العربي، والتي حاولنا أن نعرض من خلالها محاولة الدكتور شوقي ضيف ومشروعه لتجديد النّحو وبالدراسة والتحليل، وحتى النقد، والذي يعتبره أنه الوصفة السحرية التي ستنهي النقاش الدائر حول هذه المسألة، وعموما لقد توصلنا لجملة من النتائج والملاحظات وهي كالتالي:

- مفهوم التيسير عند شوقي ضيف كان قائما على الحذف والإلغاء، والإضافات وإعادة التبويب والتنسيق...إلخ.

والأسس التي أقام عليها تجديده للنحو، تتمثل في:

- إعادة تنسيق أبواب النّحو بدأ فيه بمبحث في نطق الكلمة ثم أعقبه بمباحث صرفية ثم مباحث نحوية ثم المنصوبات، حيث ألغى ثمانية عشر بابا ونقلها ودمجها في أبواب أخرى.

- إلغاء الإعرابين التقديري والمحلي: ترتب عليه إلغاء إعراب المتعلق بالظرف والجار والمجرور، إلغاء عمل (أن) في المضارع المقدر، إلغاء العلامات الفرعية في الإعراب.

- الإعراب صحة النّطق: ترتب على هذا الأساس إلغاء إعراب كل من: لاسيّما، وبعض أدوات الاستثناء أدوات الشرط الاسمية، وكم الاستفهامية، وأن المخففة من الثقيلة، وكأن المخففة.

- وضع ضوابط وتعريفات دقيقة: وقف شوقي عند المفعول المطلق والمفعول معه، والحال عارضا لتعريف ابن هشام للمصطلحات الثلاثة.

- حذف زوائد كثيرة من أبواب النحو: حذف بعض الزوائد التي لا تخل بالقواعد العامة فحذف كل من: شروط اسم التفضيل، وشروط فعل التعجب وقواعد اسم الآلة، وشروط التصغير وحذف وجه الإعراب المتعددة في (لا حول ولا قوة إلاّ بالله)، كما حذف شروط وأحوال كثيرة للمفعول معه، وحذف كثيرا من كلام النحاة عن تابع المنادى، كما حذف ما أسماه النحاة فاعل سدّ مسدّ الخبر.

- زيادة وإضافات: شملت هذه الإضافة الحديث عن مبحث خاص بقواعد النّطق وعلته، وتاء التأنيث، ودلالته المتنوعة، ونوني الجمع والمثنى، والفرق بين اسم الجمع واسم الجنس الجمعي، وهكذا إضافات كثيرة.

بفضل هذه الأسس أعاد تبويب النّحو وتصنيفه تصنيفا جديدا، وذلك من خلال كتابه تجديد النّحو، الذي أصدره سنة 1982.

لكل بداية نهاية مهما طالت، وها نحن اليوم نخط حروف نهايتنا على أرصفة هذا المحور المبارك الذي سعينا فيه لاستغلال وقتنا بأمور تفيدنا في ديننا ودنيانا آملين من الله أن نكون قد حققنا هدفنا وغايتنا في هذه المذكرة، ونلتمس منكم العذر إن ورد منا بعض التقصير، فالكمال لله وحده والنقصان من شيم الإنسان، ويبقى عزاؤنا أنّها التجربة، الأولى وسنسعى لتطويرها بإذن الله في السنوات القادمة، وآخذين في الاعتبار كل الملاحظات والتوصيات.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

1-إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، مؤسسة الهنداوي للتعليم والثقافة، د ط، 2012.

2- الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، دار النشر مكتبة: الأنجلو المصرية،ط5، 1975.

3- الأصول في النحو، أبي بكر محمد بن سهل السراج النحوي البغدادي، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت،ط3، 1996م، 1417هـ، الجزء الأول.

4- الإعراب الميسر، دراسة في القواعد والمعاني والإعراب نجمع بين الأصالة والمعاصرة، محمد علي أبو العباس، دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير، القاهرة، د ط، د ت.

5- الإعلال والإبدال وتطبيقاته اللغوية (الأسباب والمظاهر)، مذكرة معدة لنيل شهادة الماستر في الأدب واللغة العربية/ إعداد: هشام جعفر،/ إشراف: صالح حوحو 1433هـ، 1434هـ/ 2012م،2013.

6-البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثري، أحمد مختار عمر الناشر عالم الكتب، القاهرة، مصر،ط6، 1988.

7- البحث النحوي عند الأصوليين، مصطفى جمال الدين: منشورات دار الهجرة، إيران قم، ط2، 1405هـ.

8-التذكرة والتبصرة، الصميري، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى علاء الدين، دار الفكر، دمشق،ط1، 1402هـ 1982، الجزء الأول.

9-تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، محمد المختار ولد اباه، دار الكتب العلمية، بيروت،لبنان،ط2، 1429هـ، 2009م.

10- تجديد النّحو، شوقي ضيف، دار المعارف، كورنيش النيل، ط6، د ت.

11- تيسير العربية بين القديم والحديث، عبد الكريم خليفة، منشورات مجمع اللّغة العربي الأردني عمان، الأردن،ط1، 1407هـ، 1986م.

12- تيسير النحو، سعيد كريم السقفي، دار اليقين للنشر والتوزيع، مصر،ط2، 1429هـ، 2008م

13- تيسير النحو، ترف أم ضرورة؟ محمد صاري، مجلة الدراسات اللغة: جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، المجلد الثالث، العدد02، يوليو، سبتمبر 2001، حمادي الأخرى 1422هـ.

14- تيسيرات لغوية، شوقي ضيف، دار المعارف، كورنيش النيل ،د ط، د ت.

15- جمهرة اللغة، ابن دريد، علق عليه ووضع حواشيه وفهارسه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،ط1، 2005م، 1426هـ، الجزء الثاني.

16- جهود الجراري النحوية بين الأصالة والتجديد، إبراهيم أحمد سلام، الشيخ عيد، مجلة جامعة المدينة العالمية، جامعة الاقصى، العدد15، يناير 2016.

17- جهود شوقي ضيف التجديدية في النحو العربي، دراسة في الأسس، إعداد: خليل حميش إشراف: صالح المجيد، مذكرة لنيل شهادة الماستر في اللغة العربية، قسم اللغة العربية، 1435هـ، 2014م.

18- جهود علماء العربية في تيسير، النّحو وتجديد، صادق فوزي دباس، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، كلية الآداب/ جامعة الكوفة، العدد (2,1) ، 2008، المجلد السابع.

19- دراسات نقدية في النحو العربي، عبد الرحمان محمد أيوب، دار النشر لجنة التأليف والترجمة و النشر ،د ط، 1942، الجزء الثاني.

20- ديوان ذي رمة، شرح: الإمام: أبي نصر أحمد بن حاتم الساهلي، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، مِؤسسة الإيمان للتوزيع والنشر والطباعة،ط1، 1402هـ، 1982م، الجزء الأول.

21- الرسالة وإصلاح الأزهر، وهبي إسماعيل حقي: مجلة الرسالة، البريد الأدبي العدد 674.

22- العربية والوظائف النّحوية، دراسة في اتساع النظام والأساليب، ممدوح عبد الرحمان الرّمالي، دار المعارف الجامعية،دط،1996م.

23- القاموس المحيط، العلامة اللغوية مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، تحقيق: مكتبة تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف محمد نعيم العرقتسي، مؤسسة الرّسالة، بيروت، لبنان، ط8، 2005م، 1426هـ.

24- اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب، محمد علي السراج، مراجعة: خير الدين شمسي باشا دار الفكر،ط1، 1403هـ، 1988م.

25- اللغة والنحو بين القديم والحديث، عباس حسن، دار المعارف مصر، كورنيش النيل: القاهرة. د ط، 1966.

26- المدخل الصرفي تطبيق وتدريب في الصرف العربي، علي بهاء الدين بو خدود، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،ط1، 1408هـ، 1988م.

27- الميزان الصرفي، سويفي فتحي، مركز الشيخ زايد لتعليم اللغة العربية لغير الناقين بها ديسمبر،2012.

28- النحو العربي أحكام ومعان، محمد فاضل السامرائي، دار بن كثير للطباعة والنشر،ط1، 1435هـ، 2014، الجزء الأول.

29- النّحو العربي في ضوء اللسانيات الحديثة، جنان التميمي، دار الفرابي، بيروت، لبنان،ط1، كانون الثاني، 2013.

30- النّحو العربي وقضية التجديد والتيسير فيه، الواقع والحمود، ستّار عابد بادي العتابي، إشراف: نضال حسن سلمان الأسدي، رسالة ماجستير في اللغة العربية / فلسفة النحو، أيار 2007 جمادى الأول 1428هـ.

31- النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة، والحياة اللغوية المتجددة، عباس حسن، و دار المعارف، مصر، ط3، د ت، الجزء الأول.

32- شوقي ضيف سيرة وتحية، دراسات في الأدب واللغة والنقد يقلم مجموعة من أساتذة الجامعات العربية، إشراف وتقديم: د/ طه وادي، دار المعارف: كورنيش النيل، القاهرة، دط، د ت.

33- في إصلاح النحو العربي، دراسة نقدية، عبد الوارث مبروك سعيد، دار العالم،ط1 1985م، 1406هـ.

34- في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، الرائد العربي، بيروت. لبنان، ط2 1986م، 1406هـ

35- قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية، محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة،ط1 1410هـ 1989م.

36- لسان العرب ابن منظور، تحقيق: عامر أحمد حيدر، راجعه: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان:ط1، 2005م، 1424هـ، المجلد الخامس.

37- مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة حتى عام 1984، ياسين أبو الهيجاء، جدار للكتاب العالمي، عمان-الأردن/ عالم الكتب الحديث، عمان-الأردن، ط1، 2008، 1939.

38- معان النحو، فاضل السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،ط1، 1420هـ 2000م، الجزء الثاني.

39- معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عمر بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب القاهرة، مصر،ط1، 1429هـ، 2008م، المجلد الأول.

40- معجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر ط5، 2011م، 1432هـ.

41- مقاييس اللغة أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ،د ط، د ت، الجزء الخامس.

42- مقدمة ابن خلدون، عبد الرحمان بن محمد بن خلدون، تحقيق: درويش جويدي المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط2، 1420هـ، 2000م.

43- موسوعة كشاف اصطلاحات الفون والعلوم، محمد التهانوي، تحقيق: علي دحروج، نقل: عبد الله الخالد، ترجمة: جورج زيناتي، تقديم رفيق العجم، مكتبة لبنان ناشرون، 1996، الجزء الأول.

44- نحو التيسير دراسة ونقد منهجي، عبد الستار الجواري ، مطبعة المجمع العلمي العراقي،ط2، 1404هـ، 1984م.

45- نظريات في اللغة، أنيس فريحة، دار الكتاب اللبناني، بيروت،ط2، 1981.

46- www.a.r.m.wiki source org. Com 20.39.2015.Ma

47- www. Aghar.ali.com

1- الاستثمار المعنوي والمادي والثقافي، مؤلفات الدكتور شوقي ضيف أنموذجا، عبد الستار العريفي بشيه، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة طرابلس.

2- الامتناع والمؤانسة، أبي حيان التوحيدي، تحقيق: أخمد أمين، أحمد الزين، دار النشر لجنة التأليف والترجمة والنشر، د ط، 1942، الجزء الثاني.

فهـــــــــــرس

الفهرس

البسملة

شكر وعرفان

مقدمة..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

الفصل الأول: تيسير النحو العربي مفهومه، دوافعه ومبرراته

المبحث الأول: مفهوم التسيير النحوي.....5

المبحث الثاني: أهم دوافع ومبررات التيسير النحوي..... 11

المبحث الثالث: التيسير النحوي عند شوقي ضيف وأهم دوافعه وخلفياته..... 18

الفصل الثاني: دراسة وصفية تحليلية لأسس التيسير عند شوقي ضيف

المبحث الأول: الأساس الأول: إعادة تنسيق أبواب النحو 27

المبحث الثاني: الأساس الثاني: إلغاء الإعرابين التقديري والمحلي: 41

المبحث الثالث: الأساس الثالث: الإعراب لصحة النطق 46

المبحث الرابع: الأساس الرابع: وضع ضوابط وتعريفات دقيقة 50

المبحث الخامس: الأساس الخامس: حذف زوائد كثيرة..... 55

المبحث السادس: الأساس السادس: إضافات متنوعة 60

الخاتمة..... 67

قائمة المصادر والمراجع..... 70